Document: REPL. VIII/2/R.2
Agenda: 4
Date: 11 April 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مجابهة التحدي عبر تحقيق النتائج:
الصندوق في الفترة 2010-2012

المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق – الدورة الثانية
روما، 22–23 أبريل/نيسان 2008

للاستعراض

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

هذه الوثيقة معروضة على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات هيئة المشاورات، يرجى من السادة الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Edward Heinemann
مدير برامج
رقم الهاتف: 2398 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: e.heinemann@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

موجز تنفيذي **ii**

الجزء الأول: السياق العالمي **1**

ألف – ظاهرة الفقر اليوم 1

باء – عالم متغير 2

جيم – الزراعة في جدول الأعمال الإنمائي العالمي 4

دال – دور الصندوق اليوم 6

الجزء الثاني: صندوق متغير في عالم متغير **9**

ألف ــ ثلاثون عاما من التطور 9

باء – الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية 10

جيم – تحسين الأداء والنتائج 14

الجزء الثالث: معالم الطريق **15**

ألف – مواجهة المستقبل 15

باء – القضايا الأساسية المزمع مواجهتها 17

جيم – الأولويات البرامجية بحسب الأقاليم 20

دال ــ متطلبات التمويل المتعلقة بالتجديد الثامن للموارد 25

الملاحق

الملحق الأول: الأداء مقابل الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالتجديد السابع 29

الملحق الثاني: إطار قياس النتائج للإبلاغ عن التقدم المحرز استنادا إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق 34

الملحق الثالث: العمليات والأدوات الجديدة لتحسين فعالية الصندوق الإنمائية والتنظيمية ولقياس النتائج والأداء 36

الملحق الرابع: أداء الصندوق استنادا إلى التزامات الشراكة المتعلقة بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة 44

الملحق الخامس: تصور بشأن التجديد الثامن لموارد الصندوق 45

موجز تنفيذي

1- يعيش ثلاثة أرباع الفقراء المعدمين في العالم، البالغ عددهم 720 مليون نسمة تقريباً، في المناطق الريفية، ويعتمدون في معاشهم على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها. وتتركز أضخم الأعداد في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء؛ وفي كل مكان فإن النساء يشكلن الفئة الأكثر ضعفاً وتهميشا. وفي عالم متغير بسرعة تتبثق سلسلة من التحديات الجديدة، وأبرزها أسعار الأغذية المرتفعة بسرعة وتغير المناخ، لتهدد التقدم المحرز على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعاني الريفيون الفقراء في البلدان النامية من ضعف عميق إزاء آثار هذين العاملين على حد سواء، وستُدفع أعداد متزايدة منهم أعمق فأعمق في هاوية الفقر وسيواجهون مخاطر أكبر من معاناة الجوع. وبدون بذل جهود إضافية واسعة فإن الكثير من البلدان النامية الأشد فقراً ستعجز عن تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهو خفض الفقر المدقع والجوع بمقدار النصف بحلول عام 2015.

2- وثمة توافق واسع اليوم بأن الزراعة، ولاسيما في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة، تتسم بأهمية محورية في التنمية والحد من الفقر، لا كمورد رزق لأعداد ضخمة من الريفيين الفقراء، بل وكمحرك للنمو الاقتصادي ومزوِّد بالخدمات البيئية أيضا. ورغم ذلك فإن المستويات المرتفعة من المساعدة اللازمة لتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية لا تبدو وشيكة. وما يزال نصيب القطاع الزراعي من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية يشكل أقل من 3 في المائة، كما أن تدفقات الموارد لم تشهد بعد زيادات ملموسة.

3- ويعتبر الصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة في آن معا. ويهدف الصندوق إلى تمكين الريفيين الفقراء من النساء والرجال من تعزيز أمنهم الغذائي، وزيادة دخولهم. وتتوسع قروض الصندوق ومنحه بنسبة 10 في المائة سنوياً منذ عام 2003، ووصلت قيمة هذه القروض والمنح عام 2007 إلى 600 مليون دولار أمريكي. ويصب الصندوق اهتمامه أساساً على الزراعة، ويساعد المعدمين من النساء والرجال، بما في ذلك سكان المناطق النائية والحدية، على زيادة الإنتاج الغذائي والحصول على دخل مستدام. وينفذ الصندوق إعلان باريس بشأن فعالية المعونة والتزاماته في إطار علاقات الشراكة؛ كما أنه يساند الجهود المبذولة للنهوض بالفعالية الكلية للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة في المشروعات الرائدة لنهج "أمم متحدة واحدة" ويعمل بصورة وثيقة مع الوكالات الأخرى المتمركزة في روما.

4- وقد اعتمد الصندوق نهج الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية كأساس لإرساء نظم وأدوات متماسكة ومترابطة لتخطيط، ورصد، وتقدير نتائجه الإنمائية. وشكل هذا النهج الأساس الذي استندت إليه خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية التي أنشأت، استجابة للتقييم الخارجي المستقل للصندوق عام 2005، الإطار اللازم لطائفة من الإصلاحات في مختلف أنحاء المؤسسة. وقد شارفت خطة العمل الطموحة هذه على الإنجاز الآن.

5- وفي ظل خطة العمل فقد وضع الصندوق الإطار الاستراتيجي للفترة 2007–2010 الذي استرشدت به كل الإصلاحات التالية. وطور الصندوق سلسلة من الأدوات، والعمليات التنظيمية، والسياسات، والاستراتيجيات الجديدة، للنهوض بعملياته ونتائجه على مستوى البلدان والمشروعات. وتكفل هذه معاً تعميم الاهتمام بشكل كامل بقضايا رئيسية مثل الاستهداف والتمايز بين الجنسين، وإدارة المعرفة والابتكار، واستدامة المشروعات. كما تولى الصندوق مسؤولية الإشراف المباشر على المشروعات التي يدعمها، وأدرج مبادرات الحضور القطري الخمس عشرة ضمن ميزانيته. وتكفل مجموعة ذات صلة من الإصلاحات ربط الموارد البشرية والمالية للصندوق بأهداف المؤسسة وتضمن حسن إدارتها: ويشمل ذلك إنشاء نظم التخطيط، والميزنة، والإبلاغ المستندة إلى النتائج؛ ورصد وتحسين نسب الكفاءة المالية الرئيسية؛ وتطوير إطار لإدارة الموارد البشرية وتنفيذه في وقت مبكر.

6- كما أنشأ الصندوق سلسلة من الأدوات لقياس التقدم المحرز على طريق تحقيق النتائج والإبلاغ عنه. وتبين لهذه الأدوات أن أداء المشروعات قد تحسن، إذ صُنفت نسبة 80 في المائة من المشروعات على أنها مرضية من حيث الأداء الشامل؛ وخلصت الأدوات المذكورة إلى أن الصندوق يسير عموماً على طريق تحقيق كل أهداف خطة العمل الخاصة بعام 2009، ولو أن من الواجب توجيه اهتمام خاص إلى مسألة الاستدامة. ويحقق الصندوق أيضاً أداء طيباً فيما يتصل بالوفاء بالتزاماته في ظل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ويجري العمل حالياً على معالجة أوجه الضعف السابقة في ميادين حوار السياسات، وعلاقات الشراكة، وتعلم الدروس، وإدارة المعرفة.

7- ويتمتع الصندوق بقدرة على تسليم برنامج بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي بين عامي 2010 و2012، وهي فترة التجديد الثامن، مع مواصلة تحسين النتائج والأثر. وعلى أساس خبرة الصندوق السابقة، فإن برنامج عمل بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي سيتمكن من حفز مقدار مماثل من التمويل المشترك، مما يسفر عن استثمارات إجمالية في مساندة الحد من الفقر الريفي بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي تقريباً على مدى فترة التجديد البالغة ثلاث سنوات. وبالاستخدام النشط، والمتسم بالحصافة في الوقت ذاته، لموارده الداخلية فإن الصندوق يمكن أن ينفذ برنامج عمل قيمته 3 مليارات دولار أمريكي بالاعتماد على تجديد إجمالي للموارد قدره 1.2 مليار دولار أمريكي.

8- وبالاستناد إلى افتراضات معقولة، فإن هذا المستوى من التمويل سيمكِّن الصندوق من توفير التمويل للمشروعات لمساعدة أكثر من 50 مليون نسمة من الريفيين الفقراء من النساء والرجال وخلق فرص اقتصادية لهم. ومن أصل هؤلاء فإن ما بين 20 إلى 25 مليون نسمة سيكونون من سكان إقليم أفريقيا جنوب الصحراء. وبالإضافة إلى العديد من الناس الذين سيستفيدون مباشرة فإن هناك ملايين آخرين أكثر بكثير سينتفعون من نتائج جهود الصندوق في تعزيز القدرات المؤسسية والسياسات المناصرة للفقراء في بلدانه الأعضاء وعلى المستوى الدولي. وسيتيح ذلك للصندوق الإسهام بشكل واسع في مساعدة الريفيين الفقراء في مختلف أرجاء العالم على مجابهة ما يواجهون من تحديات تتجسد في اللعنة الثلاثية للفقر، وارتفاع أسعار الأغذية، وتغير المناخ.

الجزء الأول: السياق العالمي

ألف – ظاهرة الفقر اليوم

1- **تقدم ضعيف نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.** التزم المجتمع الدولي، خلال قمة الألفية، بخفض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع إلى النصف بين عامي 1990 و2015. وقد تم إحراز تقدم واسع على طريق الحد من الفقر منذ ذلك الحين: فبين عامي 1990 و2004 انخفضت نسبة السكان الذي يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من 28 في المائة إلى 19 في المائة في صفوف مجموع القاطنين في العالم النامي، كما انخفض عددهم المطلق بدوره من 1.25 مليار نسمة إلى 970 مليون نسمة.[1] على أن التقدم المحقق في ميدان خفض نسب الجوع كان أقل: إذ هبطت نسبة الجائعين بصورة طفيفة فحسب بين 1990–1992 و2001–2003، وذلك من 20 في المائة إلى 17 في المائة، في حين أن العدد المطلق لهم زاد فعلياً ليصل، حسب التقديرات، إلى 824 مليون نسمة عام 2003.[2]

2- وتخفي الأرقام العالمية فوارق إقليمية شاسعة. فقد ساعد النمو الاقتصادي السريع في شرق آسيا، ولاسيما الصين، في تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من 30 في المائة في عام 1990إلى 9 في المائة في عام 2004. وفي جنوب آسيا أيضاً أُحرز تقدم طيب، وهبطت نسبة الفقراء من 43 في المائة إلى 31 في المائة. وشهدت الأقاليم الأخرى قدراً أقل من التقدم. فقد انخفضت النسبة من 47 في المائة إلى 41 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن 10 في المائة إلى 9 في المائة في أمريكا اللاتينية، أما في أوربا الشرقية وآسيا الوسطى فقد ارتفعت هذه النسبة فعلاً بشكل طفيف. ودون بذل المزيد من الجهود الواسعة فإن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية لن يتحقق في العديد من أشد البلدان النامية فقرا.

3- ويصل التحدي إلى ذروته في أفريقيا جنوب الصحراء. ففي حين أن معدلات النمو الاقتصادي قد قاربت نسبة 6 في المائة في السنوات الثلاث الأخيرة، فإن ذلك لم يسفر بعد عن خفض واسع في معدلات الفقر والجوع؛ بل إن عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم قد زاد فعلاً بمقدار 58 مليون نسمة بين عامي 1990 و2004، ووصل هذا العدد إلى قرابة 300 مليون نسمة بحلول عام 2004. ومع أن إقليم أفريقيا جنوب الصحراء يضم نسبة 31 في المائة فحسب من المعدمين في العالم، فإن هذه النسبة آخذة في الازدياد. وبالإضافة إلى ذلك فإن ثلاثة أرباع "ذوي الفاقة" في العالم، أي أولئك الذين يجهدون للعيش على 0.50 دولار أو أقل في اليوم، يقطنون في أفريقيا جنوب الصحراء. وتضم هذه المجموعة 120 مليوناً من النساء والرجال وهي تشكل نحو خمس سكان الإقليم. وتعيش الغالبية العظمى منهم في المناطق الريفية.

4- **الفقر العالمي ما يزال ظاهرة ريفية بشكل طاغ.** يشهد العالم تزايداً في نسبة سكان المناطق الحضرية. ومع ذلك فإن هناك نحو 55 في المائة من سكان العالم النامي (3 مليارات نسمة) ما انفكوا يعيشون في المناطق الريفية. وفي أمريكا اللاتينية وشرق آسيا فإن الأعداد المطلقة للريفيين آخذة بالانخفاض، وهو ما يرجع إلى الهجرة من

[1] المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (2007).
[2] تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة (2006).

الريف إلى المدن وإلى تباطؤ النمو السكاني، غير أن من المنتظر أن يواصل عدد الريفيين الارتفاع في جنوب آسيا حتى عام 2025، وفي أفريقيا حتى عام 2030 على الأقل.

5- ومع ارتفاع مستويات الهجرة إلى خارج المناطق الريفية، فإن هناك أعداداً هائلة من الأسر في البلدان النامية التي تضم أعضاء بعضهم يعيش في الريف والبعض الآخر في المراكز الحضرية. وفي العديد من المناطق غدت الأسرة وحدة تتمركز هنا وهناك في الوقت ذاته، بحيث غدا التمايز بين القطاعين الحضري والريفي غائم المعالم. ولكن على الرغم من ذلك، ومع أن مستويات الفقر الريفي قد انخفضت على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، فإن الفقر العالمي يظل ظاهرة ريفية بشكل طاغ. إذ يعيش ثلاثة أرباع الفقراء المعدمين في البلدان النامية، أي نحو 720 مليون نسمة، في المناطق الريفية،[3] ومن بين هؤلاء فإن نحو ثلاثة أرباعهم يقطنون في جنوب آسيا (نحو 330 مليون نسمة) أو في أفريقيا جنوب الصحراء (زهاء 200 مليون نسمة). وبما أن معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلى بمعدل يزيد عن الضعف وسطياً عن مثيلاتها في المناطق الحضرية، فإن غالبية الفقراء ستظل تقيم في المناطق الريفية في المستقبل المنظور.

6- ويعتمد معظم الريفيين الفقراء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة. وتضم الفئات الأشد فقراً المعدمين، والمحاصصين، والمزارعين العاملين في رقع من الأرض بالغة الضآلة أو شديدة الجفاف بحيث يعجزون عن تلبية احتياجاتهم، والرعاة الرحل، وسكان الغابات، ومجتمعات صيد الأسماك الساعية إلى الكفاف. ويشكل السكان الأصليون (في آسيا وأمريكا اللاتينية أساسا) نسبة 4 في المائة فقط من سكان العالم، إلا أنهم يمثلون نسبة 15 في المائة من المعدمين بينهم. وتظل النساء بين أشد المجموعات ضعفاً وتهميشاً في كل مكان، كما أن هجرة الرجال الواسعة من المناطق الريفية في الكثير من البلدان أدت إلى "تأنيث" الاقتصادات الريفية.

7- وتتسم العوامل المتسببة بالفقر الريفي بالتعقيد، كما أنها تتباين بشكل واسع من إقليم إلى آخر. على أن الريفيين الفقراء من النساء والرجال يفتقرون في كل مكان إلى الأصول، ولاسيما موارد الأراضي والمياه. ويعيش الكثيرون ويمارسون نشاطهم الزراعي في المناطق شبه القاحلة، أو في منحدرات الجبال الحادة، أو المرتفعات النائية. كما أنهم يفتقرون أيضاً إلى القدرة على الوصول إلى التمويل، والخدمات، والتقانات المحسنة، والأسواق؛ ويحتاجون إلى المعارف والمهارات اللازمة لتحسين قدرتهم الإنتاجية الزراعية؛ وهم محرومون من التنظيم اللازم للتأثير على الأسواق وعلى مزودي الخدمات وواضعي السياسات. وكثيراً ما يترافق الفقر الريفي مع النزاعات، التي تندلع غالباً على المستوى المجتمعي أو الأسري، وتدور عادة حول الحصول على الأصول. على أنه في خضم كل هذه الظروف العسيرة، فإن الريفيين الفقراء يطورون استراتيجيات للتصدي تستند في الغالب إلى المعارف التي انتقلت من جيل إلى جيل؛ وهذه المعارف تشكل موارد مهمة للتغلب على الفقر.

باء – عالم متغير

8- نحن نعيش في عالم متغير. وثمة مسألتان مترابطتان، هما ارتفاع أسعار الأغذية وتغير المناخ، تخلفان بالفعل أثراً هائلاً على المستوى العالمي، وعلى الريفيين الفقراء في البلدان النامية بصورة خاصة وفورية. وتشكل هذه

[3] تعطي مصادر البيانات المختلفة أرقاماً شديدة التباين عن أعداد الفقراء وأعداد الفقراء الريفيين. وقد استقي هذا الرقم من المرجعين: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (2007) و Chen and Ravallion (2007).

الظواهر مجتمعة، أي الفقر، وارتفاع أسعار الأغذية، وتغير المناخ، ما أطلق عليه السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق اسم "اللعنة الثلاثية" للتحديات الإنمائية.

9- **الأسعار الغذائية.** هبطت أسعار الأغذية في الأسواق العالمية بين عامي 1974 و2005 بمعدل ثلاثة أرباع بالقيمة الحقيقية. ومنذ ذلك الحين شهدت هذه الأسعار ارتفاعاً شديدا. وقد وصلت أسعار السلع الغذائية الأساسية، أي القمح، والذرة، والأرز، وزيوت الطعام، جميعها إلى مستويات قياسية أو شبه قياسية، وثمة قلق متزايد من التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وترجع العوامل المتحكمة بالأسعار في قسمها الأعظم إلى جانب الطلب. وتشمل هذه العوامل الطلب المتزايد بسرعة على منتجات الألبان واللحوم عالية القيمة من جانب المجموعات السكانية الحضرية التي تتنامى وتزداد ثراء في النظم الاقتصادية الرئيسية مثل الصين والهند، وهو ما أدى بدوره إلى ازدياد الطلب على الحبوب لاستخدامها كأعلاف. كما تتضمن العوامل المذكورة الطلب المتزايد بسرعة على الذرة لاستخدامها في صناعة الإيثانول الحيوي، وهو ما يؤدي إلى خفض مقادير الحبوب المتاحة في السوق العالمية. على أن عوامل العرض هامة بدورها: فقد أسفر ارتفاع أسعار النفط عن زيادة تكلفة شراء الأسمدة ونقل الأغذية؛ وأدت الأحوال المناخية الرديئة في الأشهر الماضية إلى انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب.

10- وتخلف هذه الزيادات السعرية أثراً هائلاً في مختلف أرجاء العالم. وقد اندلعت القلاقل والاحتجاجات الغذائية في عدد من البلدان؛ وتتعرض الديمقراطيات الهشة للضغوط الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي؛ واتخذت الكثير من الحكومات إجراءات طوارئ تشمل فرض حظر على تصدير الأغذية وقيود على أسعارها، مما يسفر عن تشويه الأسواق ويخلق تحديات في مجال التجارة. ومما يزيد من تفاقم الشكوك المحيطة بالأسعار أن المخزونات الغذائية العالمية كنسبة من الإنتاج هي في أدنى مستوى لها على الإطلاق.

11- وعلى ما يبدو الآن فإن ارتفاع أسعار الأغذية سيستمر؛ وفي الواقع فإن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومنظمة الأغذية والزراعة على السواء يتوقعان تواصل ارتفاع أسعار الحبوب بنسبة إضافية تتراوح بين 10 و20 في المائة على الأقل بحلول عام 2015. وفي البلدان النامية، فإن من المفروض أن يكسب العديد من المنتجين الريفيين من زيادة أسعار محاصيلهم الغذائية. إلا أن أسواق المحاصيل الغذائية، والأسواق الزراعية عموماً، تزداد تطلباً، وسيعجز كثيرون آخرون من أولئك المنتجين عن اغتنام الفرص الجديدة لأنهم غير قادرين على الوصول إلى الأسواق الجديدة أو لأنهم لا يستطيعون تزويدها بصورة موثوقة بالكميات اللازمة من المنتجات، أو طبقاً للمعايير المتزايدة في ارتفاعها. وإلى جانب ذلك فإن هناك شرائح أخرى ستُمنى بالخسائر: فقد تؤدي أسعار الأراضي المتصاعدة إلى نزوح المزارعين الفقراء غير المتمتعين بقدرة مضمونة على الوصول إلى الأراضي وحيازتها؛ وستضطر أشد المجموعات فقراً في المناطق الريفية، ولاسيما الأجراء المعدمون والمزارعون الأشد فقراً من أصحاب الحيازات الصغيرة، إلى دفع المزيد لشراء ما يحتاجونه من أغذية. وفي الكثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، تنفق معظم الأسر الريفية الفقيرة على شراء الأغذية أكثر مما تكسبه من زراعة وبيع محاصيلها الغذائية. وستعاني هذه الأسر أشد المعاناة، وهي تواجه، في ظل وصول تدفقات المعونة الغذائية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973، مخاطر جديدة وخطيرة من معاناة الجوع.

12- **تغير المناخ.** لم يترك التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2007 أي مجال للشك بمسألة تغير المناخ، وأسبابه، وعواقبه على البشرية بأكملها ما لم يتم اتخاذ التدابير الملائمة في الوقت المناسب.

فظاهرة احترار النظام المناخي جلية لا لبس فيها ومتسارعة. وقد ارتفعت درجات الحرارة بالفعل، ومن المنتظر أن تزداد بمقدار يصل إلى 3 درجات مئوية خلال القرن الحادي والعشرين. وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى مياه البحار، وستتغير أنماط الهطولات المطرية، وإلى تصاعد الأحداث المناخية المفرطة أكثر فأكثر. وباستثناءات طفيفة فحسب، فإن البلدان الأشد تعرضاً للتهديدات المناخية هي كلها من البلدان النامية.[4]

13- ومن المنتظر أن ينخفض الإنتاج الزراعي في الأقاليم الاستوائية والمعتدلة الدافئة، نتيجة تقلب المناخ وطول المواسم المتزايد وغير المؤكد، وانخفاض توافر المياه، والأنماط الجديدة من الآفات والأمراض، وفقد التنوع البيولوجي. وتشير التحليلات الأخيرة إلى أن الإنتاج في البلدان النامية يمكن أن ينخفض بين 9 في المائة و21 في المائة بحلول عام 2080،[5] وأنه حتى بحلول عام 2030 فإن أفريقيا الجنوبية يمكن أن تفقد أكثر من 30 في المائة من محصولها الرئيسي، ألا وهو الذرة، بينما سيفقد إقليم جنوب آسيا 10 في المائة أو أكثر من المحاصيل الغذائية الأساسية مثل الدخن، والذرة، والأرز.[6]

14- وفي كل مكان تقريباً، فإن المجموعات الأشد فقراً وحرماناً في المناطق الريفية هي التي تعاني أشد المعاناة. ولن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى خفض غلات معظم المحاصيل فحسب، بل أنه سيقود أيضاً، ولاسيما في أفريقيا، إلى انكماش مساحة الأراضي الصالحة للإنتاج الزراعي، وسيجد الكثيرون ممن يقيمون حالياً على حدود الأراضي المنزرعة أنفسهم غير قادرين على ممارسة الزراعة. وتتزايد الآن وتيرة موجات الجفاف والفيضانات الضخمة وحدتها، وهو ما سيدفع بالكثير من الريفيين إلى هوة الفقر، ويلقي بالعديد من الفقراء في هاوية الفاقة؛ وستكون النساء الأشد تضرراً من كل ذلك. ويمكن أن تتعرض أعداد إضافية تصل إلى نحو 50 مليون نسمة إلى خطر أكبر من معاناة الجوع بحلول عام 2020.

15- ومن المرجح أن يؤدي تضافر عوامل ارتفاع أسعار الأغذية وتغير المناخ إلى أوضاع مقلقلة، واضطرابات، وتغيرات هائلة في القطاع الزراعي للبلدان النامية. وقد تجلب هذه العوامل فرصاً جديدة للبعض، إلا أنها ستخلق أيضاً مخاطر وأخطار بالنسبة للريفيين الفقراء في كل مكان، وستدفع بالتأكيد بأعداد هائلة من الريفيين الفقراء أكثر فأكثر إلى مهاوي الفقر. وهكذا فإن تغير المناخ وارتفاع أسعار الأغذية يزيدان من ضخامة التحدي المتعلق بتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. ولمجابهة هذا التحدي فإن من الضروري تعزيز قدرة الريفيين الفقراء على زيادة الإنتاج الغذائي والتكيف *في الوقت* ذاته مع تغير المناخ. وتلك هي مهمة جسيمة.

جيم – الزراعة في جدول الأعمال الإنمائي العالمي

16- بعد سنوات عديدة اتسمت بضعف وانخفاض استثمارات الحكومات، والقطاع الخاص، والوكالات الإنمائية في الزراعة، فإن هناك إقراراً متزايداً بأن الزراعة تتمتع بأهمية محورية بالنسبة للتنمية. وفي الآونة الأخيرة فقد اقر تقرير التنمية في العالم لعام 2008 الصادر عن البنك الدولي والمعنون "الزراعة من أجل التنمية" بشكل صريح بالدور المحوري الذي تضطلع به الزراعة في التنمية، باعتبارها محرك النمو للاقتصاد الواسع، وكمورد

(4) "IDA and Climate Change: Making Climate Action Work for Development"

(5) William Cline: "Global Warming and Agriculture: New Country Estimates Show Developing Countries Face Declines in Agricultural Productivity"

(6) David Lobell, Marshall Burke, Claudia Tebaldi, Michael Mastrandrea, Walter Falcom, and Rosamond Naylor "Prioritizing Climate Change Adaptation Needs for Food Security to 2030"

رزق لمعظم السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وكمزوِّد بالخدمات البيئية. وفيما يتعلق بالحد من الفقر، يشير التقرير إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة أشد فعالية في الحد من الفقر المدقع من نمو الناتج المحلي الإجمالي العائد إلى قطاعات أخرى وذلك بمقدار الضعف على الأقل.

17- غير أنه على الرغم من الاتفاق على أهمية الزراعة في النمو والحد من الفقر، فإن الدعم الفعلي لهذا القطاع ما يزال منخفضاً انخفاضاً مطبقا. وفي البلدان المتحولة والمتمدينة فإن الإنفاق العام على قطاع الزراعة بلغ 7 في المائة و3 في المائة من مجموع الإنفاق العام على التوالي عام 2004؛ أما في البلدان المستندة إلى الزراعة، وهي في العادة أشد البلدان النامية فقراً، فقد تم إنفاق 4 في المائة وسطياً فحسب من مجموع موارد الميزانية على دعم الزراعة التي تمثل أهم نشاط اقتصادي منفرد لقرابة 70 في المائة من السكان وتسهم بنسبة 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.[7]

18- وينعكس نقص استثمار الحكومات الوطنية هذا في نمط المساعدة الإنمائية الرسمية. فقد انخفض نصيب هذه المساعدة الموجهة إلى الزراعة بالقيمة الاسمية من 8 مليارات دولار أمريكي عام 1984 إلى نحو 3 مليارات دولار أمريكي عام 2006، وغدا هذا النصيب يشكل بحلول ذلك الوقت أقل من 3 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. واليوم يصل مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى قطاع الزراعة في أفريقيا زهاء 1.2 مليار دولار أمريكي، وهو المستوى ذاته الذي كان عليه عام 1975. وقد انسحبت بعض الجهات المانحة الثنائية كلياً من هذا القطاع؛ ومع ذلك فلم تكن هناك أية زيادات ضخمة في تدفقات الموارد من أي من المؤسسات المالية متعددة الأطراف عدا الصندوق.

الشكل 1

انخفاض المساعدة الإنمائية المقدمة إلى قطاع الزراعة

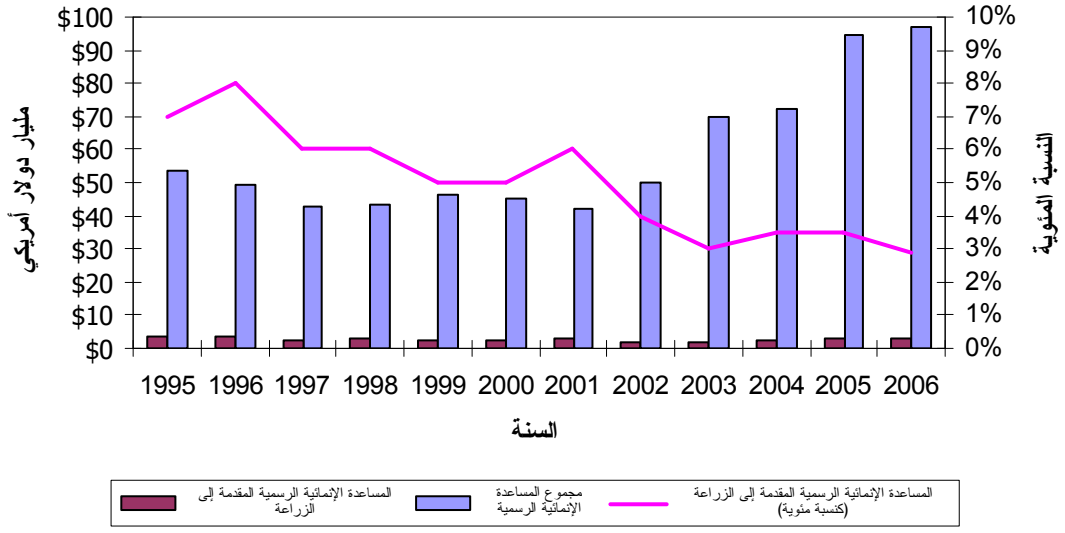

19- كما أن الريفيين الفقراء لا يتلقون ما يحتاجونه من معونة للتكيف مع تغير المناخ. فحتى منتصف عام 2007 وصل مقدار التمويل متعدد الأطراف المقدم بموجب طائفة متنوعة من المبادرات التي تم إطلاقها في ظل اتفاقية

[7] البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم 2008.

الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ إلى 26 مليون دولار أمريكي فحسب.[8] ومع أن الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف تقوم تدريجياً بزيادة دعمها المقدم إلى جهود التكيف، فإنها تنطلق بذلك من قاعدة شديدة الانخفاض، ولم يصبح تخطيط وتمويل عمليات التكيف مع تغير المناخ عنصراً جوهرياً في معظم برامج الوكالات المانحة.

20- ورغم أن مجتمع الجهات المانحة التقليدية ما يزال يولي القليل من الاهتمام للتنمية الزراعية والريفية وللتحديات الجديدة التي تواجه الريفيين الفقراء، فإن هناك مصادر تمويل جديدة آخذة بالانبثاق. إذ تتزايد الاستثمارات الخاصة، المحلية منها والأجنبية، تزايداً سريعاً، وإن بشكل غير قابل للتوقع، في سلاسل القيمة الزراعية في العديد من البلدان. وعلى امتداد كل البلدان النامية، وعلى نطاق هائل، فإن تحويلات العمال المغتربين لا تدعم فحسب الاحتياجات الأساسية لأعضاء الأسر الريفية فحسب، بل أنها تمكِّنهم أيضاً من الاستثمار في الأصول الزراعية.[9] وتغدو المؤسسات الخاصة مثل مؤسسة بيل وميلندا غيتس مصادر مهمة لتمويل التنمية الزراعية، كما تقوم جهات مانحة رسمية جديدة، مثل البرازيل، والصين، والهند جميعاً بدعم الزراعة الأفريقية.

21- وبصورة إجمالية فإن هناك وضعاً آخذاً بالانبثاق يسود فيه التوافق على الأهمية الحاسمة للاستثمار في التنمية الزراعية لضمان إطعام العالم، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما الهدف الأول منها، والعناية بأمر تغير المناخ، إلا أن الاستثمارات اللازمة لا تبدو وشيكة. ولم تكن هناك قط حاجة أعظم من الآن للتوسع في تلك الاستثمارات، بما في ذلك المساعدة الإنمائية، الموجهة بصورة مخصوصة ومباشرة لتمكين الريفيين الفقراء من إنتاج المزيد من الأغذية.

دال – دور الصندوق اليوم

22- يعتبر الصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة في آن معا. كما أنه المنظمة الوحيدة المكرسة حصراً للزراعة وللحد من الفقر الريفي في البلدان النامية. وللصندوق سجل راسخ كشريك موثوق للحكومات والجهات المعنية الوطنية الأخرى: وهو شريك يجمع بين التزامه الجديد بتحقيق وقياس النتائج الإنمائية وشرعيته المستمدة من انتمائه إلى الأمم المتحدة وعضويته الواسعة للغاية وهيكل تسييره.

23- ويهدف الصندوق إلى تمكين الريفيين الفقراء من النساء والرجال من تعزيز قدراتهم الإنتاجية، وترسيخ أمنهم الغذائي، وزيادة دخولهم. ويركز الصندوق في المقام الأول على القطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة باعتباره مورد الرزق الأساسي للريفيين الفقراء. ويتمثل الناتج الرئيسي للصندوق في المشروعات: وهي مشروعات لا تعود ملكيتها إليه، بل إلى الحكومات الأعضاء التي تقوم بتجهيزها بصورة مشتركة مع الصندوق، ثم تديرها وتنفذها بالتعاون مع الجهات الشريكة الوطنية بدعم من الصندوق. [10]

24- وتكمن المزايا النسبية للصندوق اليوم في الطابع الخاص لشراكته في التمويل الدولي والتسيير الحكومي الدولي؛ وهو طابع صقلته خبرة الصندوق وسجله. ويحدد الإطار الاستراتيجي للفترة 2007–2010 معالم هذا الطابع

---

[8] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية 2008/2007.

[9] وصلت قيمة التحويلات الإجمالية إلى البلدان النامية عام 2006 إلى 300 مليار دولار أمريكي. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2007).

[10] يُستخدم مصطلح "مشروع" في هذه الوثيقة بمعناه العام، وذلك بما يغطي الاستثمارات التي تتراوح بين المشروعات المحلية المنفردة المدعومة من الصندوق والبرامج القطاعية متعددة الجهات المعنية التي يسهم فيها الصندوق.

وفقاً لثلاث مجالات عريضة. ولا يعتبر أي من هذه المجالات سمة فريدة خاصة بالصندوق، إلا أن اجتماعها معاً يشكل المزايا النسبية التي يتمتع بها.

- العمل مع الشركاء، أي الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والهيئات الإنمائية الدولية، لتجهيز وتنفيذ مشروعات وبرامج سليمة وابتكارية تنسجم مع الأولويات الوطنية للحد من الفقر الريفي، وتتماشى مع أهداف الصندوق، وتكون قادرة، وهو الأهم، على تمكين الريفيين الفقراء من النهوض بإنتاجهم الزراعي، وأمنهم الغذائي، ودخولهم.
- تمكين الريفيين الفقراء من النساء والرجال، عبر بناء مهاراتهم، ومعارفهم، وثقتهم بأنفسهم، ومن خلال تقوية قدرة منظماتهم، بحيث يمكن لهذه المنظمات استخلاص فوائد ملموسة لأعضائها، والتأثير على المؤسسات وعمليات السياسات التي تمسهم وإخضاعها للمساءلة.
- استخلاص الدروس من المشروعات التي يمولها واستخدام هذه المعارف كأساس للانخراط في حوار مع الحكومات والوكالات الإنمائية الأخرى، بغرض تنوير سياساتها واستثماراتها المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية.

25- ويعد الصندوق المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تعمل بصورة مباشرة ومتواصلة مع المجموعات السكانية الريفية الأشد تهميشاً، والمؤسسات المجتمعية القاعدية، ومنظمات المزارعين. وتمنح هذه الخبرة الصندوق ميزة نسبية قوية للغاية في تقديم الدعم إلى التنمية الزراعية والريفية، ومرتكزاً صلباً يسهم منه في علاقات الشراكة الواسعة الرامية إلى الحد من الفقر الريفي ويساعد على قيادتها.

26- ويعلم الصندوق حق العلم أنه ليس هناك من نهج يصلح لكل الحالات المتعلقة بتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة. إذ أن من الواجب أن يتوجه الدعم نحو مجموعات مخصوصة وأن يُصمم بحيث يتلاءم مع ما تعيشه هذه المجموعات من ظروف خاصة. وهكذا فإن الصندوق يعمل في بعض الأقاليم مع مجموعات معينة، ولاسيما السكان الأصليون والأقليات الإثنية الأخرى، التي استُبعدت عن التيار الأساسي للعمليات الإنمائية؛ بينما تسعى جهود الصندوق في أقاليم أخرى تعاني فيها غالبية سكان الريف من الفقر المدقع إلى مساندة البرامج الواسعة للحد من الفقر الريفي. ويعتبر الحد من أوجه التفاوت بين الجنسين والسعي لتمكين النساء من بين العناصر الأساسية لعمل الصندوق في كل مكان.

27- وفي كل برامجه يركز الصندوق على مجال أو أكثر من المجالات الستة الرئيسية التي تهم الريفيين الفقراء وهي: إدارة الأراضي والمياه؛ والتقانات الزراعية والخدمات الإنتاجية؛ والوصول إلى الأسواق؛ والخدمات المالية الريفية؛ وفرص العمل خارج القطاع الزراعي؛ والعمليات المحلية للتخطيط والبرمجة. وعبر تغيير مزيج هذه المجالات، ومن خلال تصميم النهج لتتناسب مع ظروف واحتياجات كل مجتمع محلي شريك، فإن الصندوق قادر على المحافظة على مزاياه النسبية ومهمته والاستجابة في الوقت ذاته لاحتياجات مجتمعات محلية متباينة بشكل شاسع. ولا يعمل الصندوق في القطاعات الاجتماعية كما أنه لا يوفر الإغاثة في حالات الطوارئ.

28- **علاقات الشراكة.** يعمل الصندوق بصورة منتظمة متزايدة عبر علاقات الشراكة، وذلك للنهوض بفعاليته الإنمائية في الميدان والاضطلاع بدور فعال في استقطاب التأييد للسياسات المناصرة للفقراء ضمن المجتمع الإنمائي الدولي. كما أن الصندوق من بين الجهات الموقعة على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الداعي إلى

الملكية القطرية، والمواءمة بين الجهات المانحة والشريكة، والتنسيق بين الوكالات، وإدارة النتائج، والمساءلة المشتركة. وقام الصندوق بتطوير أدوات وعمليات جديدة لضمان دعم برامجه ومشروعاته لنهج الحد من الفقر الريفي المملوكة والموجهة من الأطراف الوطنية، والمنسقة تنسيقاً كاملاً مع نهج الوكالات الأخرى. ويعمل الصندوق بنشاط متزايد أيضاً فيما يتعلق بالآليات القطرية للتنسيق بين الجهات المانحة ولحوار السياسات، وهو ملتزم تماماً بمساندة الجهود الرامية إلى النهوض بالفعالية الشاملة للأمم المتحدة فيما يتصل بتسليم النواتج الإنمائية، بما في ذلك المشاركة بنشاط في المشروعات الرائدة لنهج "أمم متحدة واحدة".

29- ومع تزايد القلق بشأن الأمن الغذائي العالمي، فإن الحاجة إلى علاقات شراكة وثيقة مع الوكالتين الشقيقتين في روما، وهما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، لم تكن أعظم في أي وقت من الأوقات مما هي عليه اليوم. وقد حددت الوكالات الثلاث معالم تعاونها الواسع وهي تعمل بصورة وثيقة معاً للبناء على ذلك بطريقة عملية، مع تركيز خاص على التحديات الجديدة التي تواجه الريفيين الفقراء.

30- وفي حين أن الصندوق يتعاون بشكل مثمر مع طائفة واسعة ومتسعة من الشركاء بشأن موضوعات محددة أو في أقاليم معينة، فإن لديه عدداً محدوداً فحسب من الشركاء الاستراتيجيين الأساسيين الذين يعمل معهم بصورة وثيقة للغاية. ويشمل هؤلاء المؤسسات المالية الرئيسية متعددة الأطراف وهي: البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الأفريقي. ويعتبر مصرف التنمية الأفريقي على وجه الخصوص شريكاً ذا أهمية متصاعدة، ويتعاون الصندوق مع هذا المصرف في عملية تقييم مشتركة لأنشطتهما في القطاع الزراعي في أفريقيا لاستخلاص الدروس معاً ولإرساء الأسس الضرورية لتعميق الشراكة.

31- ويندرج الصندوق في عداد الأطراف الراعية للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وهو يوفر التمويل لمؤسسات هذه الجماعة بغرض تطوير وترويج تقانات زراعية جديدة تعود بالنفع على المنتجين الريفيين الفقراء. ويعتبر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية التابع لهذه الجماعة شريكاً بالغ الأهمية يتعاون معه الصندوق بشأن قضايا تشمل الابتكار وتغير المناخ. وحيثما أمكن يتم توفير التمويل المشترك للمشروعات التي يساندها الصندوق من الأعضاء الآخرين في المجتمع الإنمائي الدولي: وبالإضافة إلى المصارف المذكورة أعلاه، فإن قائمة الشركاء الرئيسيين تضم صندوق الأوبك للتنمية الدولية، وهو أضخم شريك للصندوق في مجال التمويل المشترك، والصندوق البلجيكي للبقاء على قيد الحياة، وهو شريك مهم في بعض أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء.

32- كما يشارك الصندوق بنشاط متزايد في علاقات الشراكة التي يرسيها المجتمع الإنمائي الدولي. وتتضمن الأمثلة الحديثة على ذلك المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، والصندوق الأفريقي لمواجهة تحديات المشروعات؛ ويغني الصندوق هذه الشراكات بخبرته وتركيزه على الفقر الريفي. ومنذ فترة وجيزة انخرط الصندوق انخراطاً نشطاً في مداولات متعددة الجهات المعنية بشأن سبل تعبئة المزيد من الموارد لصالح القطاع الزراعي، ولاسيما في أفريقيا. ويلتمس الصندوق أيضاً شركاء جدد. وقد بدأ بالفعل بالتعاون مع مؤسسة بيل وميلندا غيتس، و"التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا"، مركزاً على المشاركة في التنفيذ والتمويل على حد سواء. كما أنه يساعد مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية "EMBRAPA " على إقامة علاقات شراكتها الخاصة في أفريقيا.

الجزء الثاني: صندوق متغير في عالم متغير

ألف – ثلاثون عاماً من التطور

33- بلغ الصندوق الثلاثين من العمر عام 2008. وبفضل ما حظي به من دعم وانخراط من جانب أعضائه، فإنه يوسِّع باستمرار من استثماراته في ميدان التنمية الزراعية والريفية، حتى في الأوقات التي تقوم فيها معظم الجهات المانحة الأخرى بخفض دعمها. وعلى مدى العقود الثلاثة تلك تطور نهج الصندوق إزاء الحد من الفقر الريفي بشكل واسع.

34- وكان مؤتمر الأغذية العالمي الأول قد عقد في روما عام 1974 في أعقاب المجاعات المدمرة التي تعرضت لها بنغلادش ومنطقة الساحل. وأقر المؤتمر بالحاجة إلى زيادة ضخمة في الاستثمارات في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، ودعا أحد قراراته، الذي أطلقته ورعته الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، إلى إنشاء صندوق دولي للتنمية الزراعية على الفور لتمويل مشروعات التنمية الزراعية في البلدان النامية. وبدأ الصندوق عملياته عام 1978. وتمثلت أهدافه في "... تعبئة موارد إضافية... للمشروعات والبرامج الموضوعة خصيصا لإدخال نظم لإنتاج الأغذية أو توسيع هذه النظم أو تحسينها ولتعزيز السياسات والمؤسسات المتصلة بذلك ضمن إطار الأولويات والاستراتيجيات القومية".[11] وقد أنشئ الصندوق كشراكة تضم البلدان المتقدمة، وبلدان منظمة الأوبك، والبلدان النامية الأخرى: ويعكس هيكل التسيير فيه هذه الشراكة.

35- وفي سنواته الأولى أقرض الصندوق الحكومات لصالح المشروعات التي تم تصميمها، وتمويلها المشترك في الغالب، مع المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف. ومع مضي الوقت سعى الصندوق إلى اعتماد نهج أكثر استهدافاً واتساماً بالطابع القطري المخصوص، كما شرع في المبادرة بإقامة المشروعات؛ وبحلول عام 1989 بلغت نسبة المشروعات التي وافق عليها المجلس التنفيذي وكانت "تعود إلى مبادرة الصندوق" إلى أكثر من 90 في المائة. وأخذت المشروعات الزراعية المعانة من الصندوق تكتسب أكثر فأكثر طابع النهج التشاركي، والتركيز على المشكلات الخاصة للنساء الريفيات، والأهمية المعلقة على تعزيز المنظمات المجتمعية.

36- واليوم فإن نهج الصندوق يواصل اكتساب ملامحه اعتماداً على فهم الصندوق المتطور لتحديات الحد من الفقر الريفي، والحاجة إلى توفير دعم نشط للاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، وتعزيز القدرات الوطنية، والاستجابة لالتزام الصندوق بالنهوض بفعاليته الإنمائية. ويوفر ذلك السياق للإطار الاستراتيجي الحالي للصندوق للفترة 2007–2010 ولطائفة من الإصلاحات التنظيمية المنجزة والجارية التي مكَّنت الصندوق من أن ينفذ كل التدابير الواردة في استنتاجات وتوصيات التجديد السابع للموارد (انظر الملحق الأول).

37- وبحلول عام 2007 وصلت قيمة برنامج القروض والمنح في الصندوق إلى 600 مليون دولار أمريكي. وقد تم تخصيص كل موارده البرامجية لكل البلدان الأعضاء النشطة بطريقة شفافة وموحدة، وذلك من خلال نظامه لتخصيص الموارد على أساس الأداء؛ وجرى توفير التمويل بالمنح، لا بالقروض، لتلك البلدان ذات المستويات العالية من الديون المؤهلة للحصول على موارد تيسيرية للغاية، باستخدام نموذج المؤسسة الدولية للتنمية القائم على إطار للقدرة على تحمل الديون. وإلى جانب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي يشارك فيها

[11] اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 1976.

الصندوق أيضاً، فإن ذلك يتيح للصندوق الإسهام في الجهود الدولية للحد من أثر الديون التي لا يمكن تحملها على جهود الحد من الفقر في بلدانه الأعضاء.

باء – الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية

38- تمشياً مع التزامه بجدول أعمال الفعالية الإنمائية فقد اعتمد الصندوق نهج الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية كوسيلة لتركيز جهود المؤسسة على تحقيق النتائج الإنمائية وقياس هذه النتائج. ويتسم التعميم الفعال لهذا النهج بأهمية بالغة بالنسبة لكل جهود الصندوق الرامية إلى النهوض بفعاليته الإنمائية.

39- ويركز جدول أعمال نهج الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية على إرساء نظم متماسكة ومترابطة، وأدوات لتخطيط النتائج الإنمائية، ورصدها، وتقديرها. ويرتكز هذا النهج على أربعة مبادئ بسيطة هي:

- التحديد والبيان الواضح لأهداف الصندوق الاستراتيجية.
- تركيز جميع النظم والعمليات واستخدام الموارد (البشرية والمالية) وتوجيهها نحو بلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية.
- إدارة جميع النظم والعمليات واستخدام الموارد بما يتفق ويتواءم مع بعضها البعض.
- الرصد المسبق للتقدم المحرز لإجراءات تحقيق الأهداف الاستراتيجية واستخدام المعلومات التي تسفر عنها في اتخاذ القرارات والتعلم.

40- **خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية.** وقد شكل هذا النهج إزاء الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية المرتكز لجهود تنفيذ خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية ("خطة العمل"). واستجابت هذه الخطة لتوصيات التقييم الخارجي المستقل للصندوق لعام 2005 وأنشأت إطاراً للإصلاحات اللازمة للنهوض بالفعالية الإنمائية للصندوق وأثره. ووافق مجلس المحافظين في فبراير/شباط عام 2006 على الخطة باعتبارها "الوسيلة الرئيسية للتغيير الداخلي في الصندوق".[(12)]

41- وتهدف خطة العمل إلى النهوض بالفعالية الإنمائية للصندوق عبر العناية بأمر ثلاثة أبعاد هامة لأدائه وهي: الأهمية، والفعالية، والكفاءة. وحددت وثيقة خطة العمل أكثر من 40 مخرجاً من المخرجات في ثلاثة مجالات عريضة هي: التخطيط والإرشاد الاستراتيجيان؛ وجودة المشروعات وأثرها؛ وإدارة المعرفة والابتكار.

42- وبحلول نهاية عام 2007، تمت الموافقة على جميع المخرجات الأربعة عشر المقرر عرضها على المجلس التنفيذي، واستُكملت معظم المخرجات الأخرى، وبدأت نواتج خطة العمل بالفعل بتغيير طريقة تنفيذ الصندوق لأعماله. وتشير البيانات الأولية إلى أن جودة المشروعات المعانة من الصندوق تتحسن باطراد (الفقرة 57). وينصب التركيز الآن على التحول نحو تعميم النظم والأدوات المنشأة والحفاظ على زخم التغيير.

43- **الإطار الاستراتيجي للفترة 2007–2010.** يشكل الإطار الاستراتيجي مخرجاً رئيسياً من مخرجات خطة العمل، وبما أنه يمثل بياناً بأهداف الصندوق فقد شكل نقطة الانطلاق لكل الإصلاحات التالية. وكان المجلس التنفيذي قد وافق على هذا الإطار في ديسمبر/كانون الأول عام 2006، وهو يحدد السبل المثلى لاضطلاع الصندوق بمهمته واستخدام الأدوات المتاحة له لتعزيز مساهمته في الحد من الفقر الريفي. ويبرز الإطار المزايا النسبية للصندوق

[(12)] الوثيقة GC29/L.4.

ويعيِّن الترتيب الهرمي لأهدافه الإنمائية، ومبادئه الأساسية للانخراط، والمجالات المواضيعية لعمله. كما أنه يوضح الطريقة اللازمة لإدارة الصندوق وتنظيمه لكي يحقق الأهداف الإنمائية المحددة. ويتولى إطار قياس النتائج رصد التقدم المحرز على طريق تحقيق الأهداف التي يحددها الإطار الاستراتيجي (انظر الملحق الثاني)، وقد انطلقت بالفعل عملية رفع التقارير بالاستناد إلى إطار قياس النتائج (الفقرتان 54 و55).

44- **النهوض بالفعالية الإنمائية.** ركزت سلسلة من التدابير الإصلاحية على بناء مجموعة متضافرة من الأدوات والعمليات التنظيمية للنهوض بعمليات الصندوق على مستوى البلدان والمشروعات. وترد معلومات مفصلة عن هذه التدابير في الملحق الثالث (أ).

45- ويشكل البرنامج الجديد للفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج نقطة الانطلاق، وهو يحدد برنامجاً قطرياً متماسكاً يرمي إلى تحقيق عدد محدود من الأهداف المستقاة من الإطار الاستراتيجي مع مساندة أطر السياسات الوطنية للحد من الفقر الريفي في الوقت ذاته. ويوفر برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السياق الذي تُصمم في ظله المشروعات الجديدة المدعومة من الصندوق. وقد تم تعزيز جودة تصميم المشروعات (الجودة عند نقطة الإدراج) عبر إدخال تحسينات في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) خطوط توجيهية جديدة لتصميم المشروعات؛ (ب) نظام جديد لتعزيز الجودة؛ (ج) نظام جديد مستقل لضمان الجودة.

46- وبغية النهوض بأداء تنفيذ المشروعات وتعزيز قدرة الصندوق على التعلم من مشروعاته ونشر هذه المعرفة في الوقت ذاته، فإن الصندوق يضطلع بصورة متزايدة بالمسؤولية عن الإشراف على المشروعات التي يمولها، عوضاً عن التعاقد مع "مؤسسة متعاونة" للقيام بذلك. وبحلول نهاية عام 2007 فإن أكثر من نصف حافظة المشروعات قد جرى ضمه إلى فئة الإشراف المباشر، ودُرب الموظفون على وظائف الإشراف ومهامه.

47- ومكَّن البرنامج التجريبي للحضور الميداني للصندوق من النهوض بدعم التنفيذ، وعلاقات الشراكة القطرية، والانخراط في حوار السياسات، وإدارة المعرفة. وقام الصندوق الآن بإدراج أنشطة الحضور القطري ضمن ميزانيته، وهو يعمل على تحسين إدارته ودعمه لموظفي هذا الحضور. وفي عام 2008 سينصب التركيز على الإدارة الفعالة للمبادرات الخمس عشرة الراهنة للحضور القطري، وتطوير نهج متوسط الأجل لذلك الحضور.

48- وكان من بين التحديات الرئيسية ضمان ربط كل أنشطة الصندوق ودعمها للأهداف المحددة في الإطار الاستراتيجي. وتحقيقاً لذلك فقد طور الصندوق سلسلة جديدة من السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من المجلس التنفيذي، بما في ذلك سياسة الاستهداف، واستراتيجية الابتكار، واستراتيجية إدارة المعرفة؛ وحدد عملية جديدة لتطوير وتطبيق سياسات الصندوق؛ كما كفل أن تتطلب كل أدواته وعملياته الجديدة للفعالية الإنمائية[13] امتثال جميع برامج الصندوق ومشروعاته لأحكام السياسات والاستراتيجيات وذلك عند التصميم وأثناء التنفيذ.

49- **تعزيز الفعالية والكفاءة التنظيميتين.** تتطلب تحسينات الفعالية الإنمائية نظماً مؤسسية تربط الموارد البشرية والمالية للصندوق بأهدافه المعتمدة، وتكفل حسن إدارتها. وتم اتخاذ طائفة من التدابير الإصلاحية للقيام بذلك (انظر الملحق الثالث (ب)). واستندت كل هذه التدابير إلى نظم إدارة المعرفة الداخلية المحسنة في الصندوق، كما أنها مدعومة بنظام شامل للتخطيط وإدارة الأداء، وتقدير المخاطر والفرص وإدارتها.

[13] لاسيما برنامج الفرص الاستراتيجية المستند إلى النتائج؛ ونظام تعزيز الجودة، ونظام ضمان الجودة، والخطوط التوجيهية للإشراف، وإطار قياس النتائج.

50- ويشتمل النظام المؤسسي للتخطيط وإدارة الأداء على ثماني نتائج للإدارة المؤسسية مشتقة من أهداف الإطار الاستراتيجي. ولكل من هذه النتائج مؤشرات أداء رئيسية خاصة بها تستخدمها إدارة الصندوق لتتبع التقدم. ويتيح النظام المؤسسي المذكور للإدارة تركيز موارد الصندوق البشرية والمالية على الأهداف المحددة في الإطار الاستراتيجي، وهو يوفر الأساس اللازم: (أ) للتخطيط والميزنة، عبر البرنامج السنوي للعمل والميزانية المستند إلى النتائج؛ (ب) لقياس النتائج والإبلاغ عنها (انظر الفقرتين 54 و55)؛ (ج) لربط كل الأولويات والنتائج على جميع المستويات بالأولويات والنتائج المؤسسية، وذلك من خلال خطط إدارة تركز على نتائج الإدارة المؤسسية على مستوى الدوائر، والشعب، والموظفين.

51- وفي كل عام، يقلص الصندوق ميزانيته الإدارية، ودعم تجهيز المشروعات لحكومات الدول الأعضاء فيه (اعتماد تجهيز البرامج) كنسبة من برنامج عمله. وعلى وجه الخصوص فإن الصندوق يقوم بما يلي: (أ) قياس وخفض نسبة ميزانيته الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج في برنامج عمله عاماً بعد عام (انخفضت النسبة من 17.1 في المائة عام 2006 إلى 16.8 في المائة عام 2007، وستنخفض إلى 16.3 في المائة عام 2008)؛ (ب) قياس وزيادة نسبة الإنفاق على التكاليف التشغيلية بالمقارنة مع التكاليف غير التشغيلية.

52- وتعزيزاً لإدارة موارده البشرية فقد طور الصندوق مؤخراً وبدء بتنفيذ إطار عمل للموارد البشرية يهدف إلى ما يلي: (أ) تعزيز إدارة الموارد البشرية؛ (ب) بناء قدرة وظيفة الموارد البشرية؛ (ج) دعم تنفيذ القيم الرئيسية للصندوق؛ (د) بناء قوة عاملة رفيعة الأداء، وتدريبها، وتزويدها بالحوافز؛ (هـ) ربط قياس الموارد البشرية وحوافزها بالأولويات المؤسسية؛ (و) خفض التكاليف. كما أن الصندوق أنشأ لجنة مؤسسية للإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، برئاسة رئيس الصندوق، وذلك لتوفير الإرشاد للعمليات وتتبع التغييرات. ويعتبر ترويج المزيد من التغييرات والإصلاحات في ميدان إدارة الموارد البشرية ومواءمتها من بين الأولويات الرئيسية لعام 2008.

53- ومن بين العوامل الأساسية لأي عملية تغيير توافر ثقافة تنظيمية تمكينية، وقد اتخذ الصندوق خطوات لإرساء ثقافة محكومة بالنتائج ومستندة إلى القيم. وفي عام 2007 حدد موظفو الصندوق القيم الأساسية وهي: التركيز على النتائج، والنزاهة، والمهنية، والاحترام. ومن المفترض أن تجسد إدارة الصندوق وموظفوه هذه القيم في كل جانب من جوانب العمل، مع الخضوع للمساءلة بشأن القيام بذلك عبر نظام تقييم الأداء في الصندوق. وساعد إدخال ونشر نظام تقارير الدائرة الكاملة عن كبار المدراء في دعم هذا التغير الثقافي. ويتواصل العمل لضمان تماشي العمليات، والإجراءات، والسلوك الفردي في الصندوق مع القيم، وتدريب الموظفين على معانيها وتطبيقها، وتطوير نظام للامتثال والحوافز.

54- **قياس الأداء والنتائج.** وبغية قياس تقدمه في تحقيق النتائج والإبلاغ عن ذلك فقد طور الصندوق سلسلة من أدوات الإبلاغ المترابطة. وعلى رأس هذه الأدوات التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية للصندوق، الذي تم إعداده للمرة الأولى عام 2007. ويوفر هذا التقرير صورة مجملة رفيعة عن النتائج في ثلاثة مجالات هي: أهمية مهمة الصندوق وعملياته؛ والفعالية الإنمائية للعمليات التي يدعمها الصندوق؛ والفعالية والكفاءة التنظيميتان للصندوق في تحقيق هذه النتائج.

الشكل 2

نظام قياس النتائج والإبلاغ عنها في الصندوق

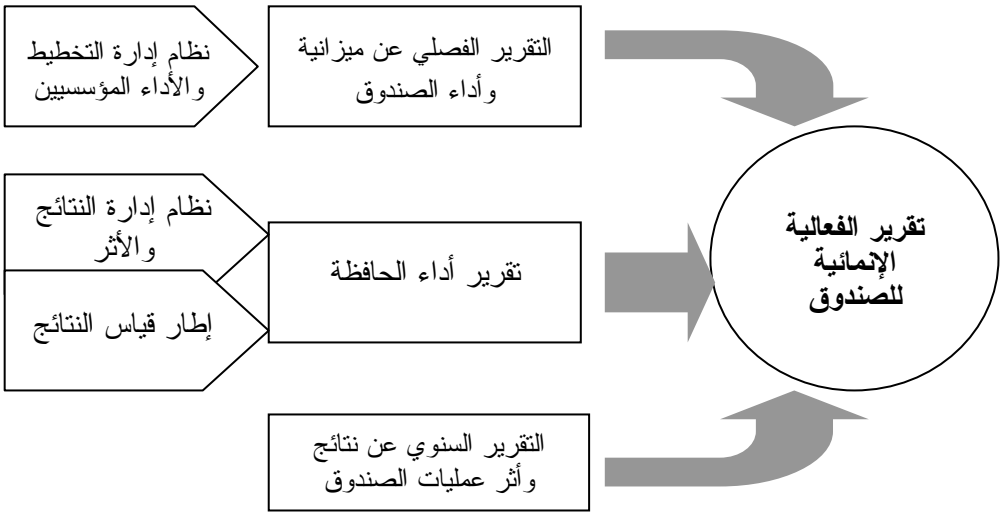

55- ويعتمد التقرير على طائفة من موارد البيانات أوسع مما هو قائم بالنسبة للتقارير المماثلة في المنظمات الأخرى التي تعتمد حصراً على بيانات التقييم. إذ أنه يستخدم، أولاً، معلومات تقرير أداء الحافظة الذي يتم إعداده سنوياً لتزويد المجلس التنفيذي بالمعلومات عن أداء كل قروض الصندوق ومنحه وأثرها. ويعرض تقرير الأداء هذا بدوره إنجازات المشروعات والبرامج بالمقارنة مع إطار قياس النتائج، والبيانات الكمية المجموعة في ظل نظام إدارة النتائج والأثر. وقد استخدم تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق المعلومات المستخلصة من التقريرين المذكورين. ثانياً، يستخدم تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق المعلومات المستخلصة من النظام المؤسسي للتخطيط وإدارة الأثر الذي يوفر النتائج المتعلقة بالأداء التنظيمي؛ وثالثاً، يستند تقرير الفعالية الإنمائية إلى التقرير السنوي بشأن النتائج والأثر لعلميات الصندوق الذي يعده مكتب التقييم المستقل. ويعرض الشكل 2 المدرج أعلاه العلاقة القائمة بين الأدوات المختلفة للقياس والإبلاغ.

جيم – تحسين الأداء والنتائج

56- يخلص تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2007 إلى أن مهمة الصندوق المتمثلة بالحد من الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي ما تزال ملائمة للغاية. ويعتبر الصندوق شريكاً مهماً لقطاع التنمية الزراعية والريفية في سياق استمرار الانخفاض في تدفقات المعونة الموجهة نحو الأنشطة الإنتاجية الريفية. ويشارك الصندوق بنشاط في مبادرات التنسيق والمواءمة على المستويات القطرية، والإقليمية، والدولية. ووفقاً للمسح المتعلق برصد إعلان باريس لعام 2006، والذي قامت به لجنة المعونة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن أداء الصندوق في الوفاء بالتزاماته في إطار الإعلان تعتبر جيدة بالمقارنة مع أداء المؤسسات المالية متعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى (انظر الملحق الرابع).

57- **الفعالية الإنمائية.** قارن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق أداء المشروعات الممولة من الصندوق في الفترة 2005–2006 مع خط أساس التقييم الخارجي المستقل لعام 2003. وعلى أساس المعلومات المتاحة، خلص

التقرير إلى أن أداء المشروعات آخذ بالتحسن، وأن الصندوق، في حال المحافظة على ذلك، يسير عموماً على طريق تحقيق كل أهداف خطة عمله لعام 2009، ولو أن الحاجة تدعو إلى إبداء اهتمام خاص بمسألة الاستدامة. وتتماشى هذه النتيجة مع ما توصل إليه التقرير السنوي بشأن النتائج والأثر الذي أشار إلى أن نسبة 80 في المائة من المشروعات التي تم تقييمها عام 2006 كانت مرضية من حيث الأداء الشامل. ويعرض الشكل 3 الوارد أدناه النتائج بيانيا.

الشكل 3

الأداء مقابل خط أساس التقييم الخارجي المستقل وأهداف خطة العمل وإطار قياس النتائج

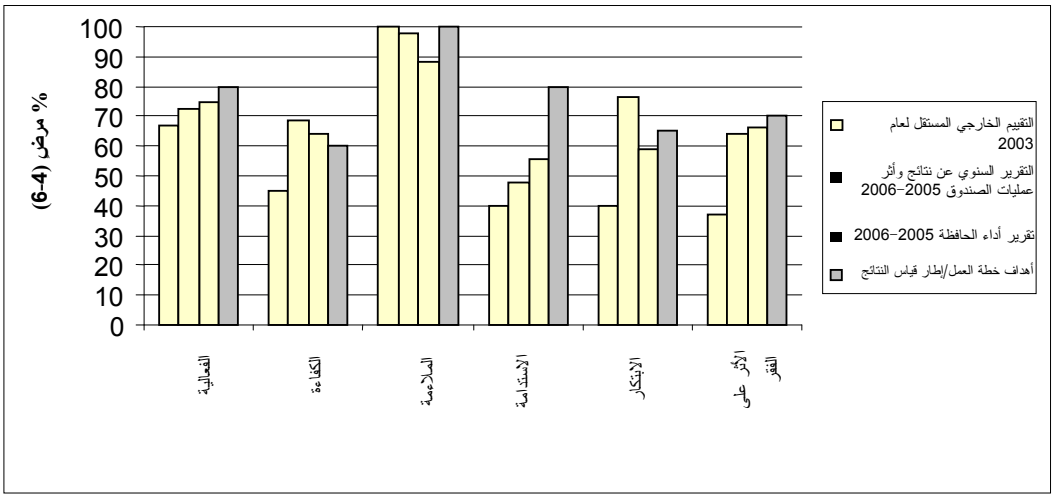

المصدر: تقرير عن الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2007.

58- وعرض تقرير الفعالية الإنمائية أيضاً نتائج عمليات للتقييم أبرزت أوجه القصور السابقة فيما يتعلق بالانخراط في حوار السياسات، وتطوير علاقات الشراكة الاستراتيجية، والاستثمار على نطاق أوسع في إدارة المعرفة واستخلاص الدروس. وتلقى هذه القضايا الآن العناية بصورة منتظمة في ظل البرامج الجديدة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، كما أنها ستخضع للرصد بصورة صريحة في التقارير المرحلية المتعلقة بتلك البرامج. وفي البلدان التي يتمتع فيها الصندوق بحضور قطري فإن هذا الحضور سييسر تحسن الأداء في تلك المجالات. وسيسهم تنفيذ استراتيجية إدارة المعرفة في ذلك أيضا.

59- وتُستكمل بيانات تقرير الفعالية الإنمائية ببيانات نظام إدارة النتائج والأثر التي تستخدمها المشروعات للإبلاغ عن الأداء. وفي عام 2006 قدم 104 مشروعات، أي أكثر بقليل من نصف مجموع المشروعات الجارية، بيانات عن النتائج المحرزة خلال ذلك العام. ومن بين أبرز الإنجازات ما يلي: مكَّنت المشروعات من إخضاع 000 476 هكتار من موارد الحيازات المشتركة إلى ممارسات إدارة محسنة، وتحسين 000 50 هكتار من الأراضي عبر إجراءات الصون أو استصلاح مرافق الري؛ وساند 82 مشروعاً 000 21 مجموعة من المجموعات الإنتاجية أو المجتمعية تضم في عضويتها أكثر من 000 300 من الريفيين الفقراء وتتولى النساء مناصب قيادية في 000 5 مجموعة منها، ؛ وأتاح 23 مشروعاً لنحو 000 183 مزرعة أسرية اعتماد تقانات

زراعية محسنة؛ وأشارت 108 من مؤسسات القروض الصغيرة المعانة من الصندوق إلى أنها قدمت القروض لقرابة 8.4 ملايين مقترض، وأن النساء يشكلن نسبة 82 في المائة من أولئك المقترضين.

60- **الفعالية والكفاءة التنظيميتان.** كما تناول تقرير الفعالية الإنمائية الأداء على المستوى المؤسسي بالمقارنة مع نتائج الإدارة المؤسسية. وتبين للتقرير أن الأداء يسير بشكل كامل أو جزئي على الطريق الصحيح فيما يتعلق بثلاث من نتائج الإدارة المؤسسية التشغيلية (حسن إدارة البرامج القطرية، وحسن تصميم المشروعات، وتحسن دعم التنفيذ)؛ في حين أن الأداء كان جزئياً على الطريق الصحيح فيما يتعلق بكل نتائج الإدارة المؤسسية المتعلقة بالدعم المؤسسي (حسن تعبئة وإدارة الموارد، وحسن إدارة الموارد البشرية، وحسن إدارة المخاطر، وزيادة الكفاءة الإدارية).[14] ويعكس الأداء العمليات الناجحة لإدخال العديد من المبادرات المتعلقة بخطة العمل وتعميمها في مختلف أنحاء المؤسسة، وكذلك التركيز الصريح على تحقيق النتائج في هذه المجالات، والإرساء التدريجي لثقافة النتائج ضمن المؤسسة وفي مختلف أرجائها.

الجزء الثالث: معالم الطريق

ألف – مواجهة المستقبل

61- نما الصندوق نمواً كبيراً على مدى السنوات القليلة الماضية، ويعتبر اليوم من بين أضخم المصادر المتاحة للتمويل الإنمائي لقطاع التنمية الزراعية في الكثير من البلدان النامية. وعلى نحو ما عرضه الجزء الثاني أعلاه، فقد جمع الصندوق بين النمو وتحسين الأداء. كما طور الصندوق قدرته على مواصلة التغيير. ويقف الصندوق حالياً على أهبة الاستعداد لتحقيق إنجازات أضخم بكثير في ساحة الكفاح العالمي ضد الفقر الريفي، وتوسيع استثماراته في التنمية الزراعية، وزيادة قدراته كشريك لمجابهة التحديات المستمرة للفقر الريفي، وتعزيز أثره على عمليات وضع السياسات على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية، واستنباط الابتكارات لمراعاة السياق الإنمائي الجديد.

62- وعلى مدى فترة التجديد الثامن فإن الصندوق سيقوم بتعبئة موارده، وخبراته، ومعارفه للمساهمة في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو القضاء على الجوع والفقر المدقع. وتعتبر أفريقيا جنوب الصحراء أقل الأقاليم تقدماً على طريق بلوغ هذا الهدف، كما أنها تعاني من أعمق أشكال الفقر وأشدها تجذرا. وفي ظل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فإن الصندوق سينفق ما بين 40 إلى 50 في المائة من موارده في هذا الإقليم على مدى فترة التجديد الثامن. وسيكون الصندوق شريكاً بارزاً للعديد من الحكومات الوطنية في الإقليم في ميدان التنمية الزراعية، وسيضطلع بدور هام لا في تقديم التمويل فحسب بل وفي مساعدة هذه الحكومات على تطوير سياسات ومؤسسات تمكينية للحد من الفقر الريفي. وعلى امتداد العالم النامي سيعمل الصندوق على تمكين الريفيين الفقراء من اغتنام الفرص الاقتصادية الجديدة. وتشهد احتياجات البلدان ذات الدخل المتوسط، ولاسيما في أمريكا اللاتينية، وآسيا، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تغيرات سريعة، وسيقوم الصندوق، سعياً وراء تحسين استجابته للمتطلبات الجديدة لهذه البلدان فيما يتعلق بالتمويل اللازم للحد من الفقر

[14] كانت هناك سبع نتائج للإدارة المؤسسية عام 2007؛ وقد أضيفت النتيجة الثامنة عام 2008.

الريفي، بتطوير نهج ذي طابع تفاضلي أشد، وسيستكشف آفاق تطوير منتجات مالية جديدة (انظر الفقرتين 73 و78).

63- وسيستجيب الصندوق أيضاً للاحتياجات الخاصة للدول الهشة، وسيسترشد في ذلك بسياسته بشأن تفادي الأزمات والإنعاش منها لعام 2006. وسيتمثل النهج في ترويج التنمية الاقتصادية القاعدية التي يمكن أن توفر أساساً ثابتاً لتعزيز البلدان الهشة. وسيساعد الصندوق فقراء الريف على تطوير أو استعادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق أو استرداد أمنهم الغذائي، والقيام تدريجياً ببناء قاعدة أصولهم، ورأس مالهم الاجتماعي، وموارد رزقهم؛ كما سيقدم الصندوق العون لاستئصال الأسباب الجذرية العميقة للأزمات، مثل النزاعات حول الموارد الطبيعية؛ وسيمد يد المساعدة إلى المجتمعات المحلية الريفية كي تنخرط بفعالية مع الحكومات الوطنية، والجهات المانحة، والأطراف الفاعلة للقطاع الخاص. وسيوفر التمويل للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاعات عبر البرنامج العادي للعمل والميزانية وفقاً لسياسة عام 2006.

64- وسيستفيد الصندوق من مزاياه النسبية الحالية المستندة إلى المشروعات الابتكارية، وتمكين الريفيين الفقراء، وحوار السياسات القائم على الخبرة (انظر الفقرة 24). وسيحافظ الصندوق على نهجه الانتقائي بحيث يقصر عمله على ستة مجالات مواضيعية عامة هي: إدارة الأراضي والمياه؛ وتحسين التقانات الزراعية والخدمات الإنتاجية؛ والوصول إلى الأسواق؛ والخدمات المالية الريفية؛ والعمالة غير الزراعية؛ والعمليات المحلية للتخطيط والبرمجة. وفي كل هذه المجالات فإن الهدف الأساسي يتمثل في ضمان تيسير وصول الريفيين الفقراء من النساء والرجال إلى هذه الأصول، والخدمات، والعمليات، وقدرتهم على استخدامها بفعالية. ومع حفاظ الصندوق على انتقائيته وتركيزه فإنه سيراعي التحديات الناشئة والجديدة التي تواجه الريفيين الفقراء، وسيكفل عناية مشروعاته وبرامجه القطرية بهذه التحديات.

65- وبفضل الخبرة التي يتمتع بها الصندوق في تطوير وتنفيذ نهج ناجحة للحد من الفقر الريفي فإنه يحتل موقعاً جيداً يتيح له ترويج الابتكارات اللازمة للتعجيل بوتيرة التقدم ومعالجة التحديات الجديدة. وفي ظل استراتيجية الابتكار الجديدة فإن الصندوق سيلتمس ويروج نهجاً ابتكارية، وتقانات، وعلاقات شراكة، وترتيبات مؤسسية يمكن أن تسهم في الحد من الفقر الريفي. ويشكل الابتكار الآن جزءاً أصيلاً من كل البرامج الجديدة للفرص الاستراتيجية القطرية؛ كما أنه عامل نجاح أساسي يحكم في ضوئه على كل تصميمات المشروعات؛ وهو كذلك من القضايا التي يُطلب إلى بعثات الإشراف التركيز عليها؛ ويجري الإبلاغ عن الابتكار كأحد مؤشرات إطار قياس النتائج. وتشمل الابتكارات التي سيعمل الصندوق على استطلاع إمكانية الاستفادة منها مع الشركاء البحوث المناصرة للفقراء، والمبادلات السلعية، ونظم معلومات الأسواق، والتأمين إزاء المخاطر المناخية، وعلاقات الشراكة الريفية بين القطاعين العام والخاص. وستتمثل القيمة المضافة الخاصة التي سيوفرها الصندوق في المساعدة على تطوير ابتكارات زراعية تخدم الريفيين الفقراء؛ وتوسيع نطاق هذه الابتكارات وتكرارها، عبر تزويد المستويات الوطنية والسياساتية بالدروس المستخلصة ثم العودة بها إلى نظم إدارة المعرفة في الصندوق.

66- وفي عهد من التحديات العالمية فإن اقتسام الدراية والخبرة سيتسم بأهمية فائقة، وسيشكل تنفيذ استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق عنصراً أساسياً في مساهمته في هذا المجال. وفي عام 2009 سيُصدر الصندوق تقرير الفقر الريفي الذي سيستخلص ويتيح على نطاق واسع ما اكتسبه الصندوق وشركاؤه على مدى السنوات الثلاثين

الماضية من معرفة وفهم بمسائل التنمية الريفية. ولن يستخدم الصندوق هذا التقرير في استقطاب التأييد في ميدان السياسات الدولية فحسب، بل أنه سيستعين به أيضاً في صياغة فهمه ونهجه الذاتية وهو يقف على أعتاب فترة التجديد الثامن للموارد.

67- وعبر مواصلة توسيع برنامج عمله فإن بمقدور الصندوق أن يسهم إسهاماً مباشراً أكبر في التنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي، وأن يعزز من فعاليته كنصير لتغيير السياسات وتطويرها على المستويات الوطنية والدولية. على أن تحدي الفقر الريفي بالغ الجسامة والتعقيد بحيث يتعذر على أي منظمة منفردة العمل بمعزل عن غيرها. وسيستطلع الصندوق الآفاق خارج نطاقه الذاتي لتحديد وتطوير علاقات شراكة جديدة وللاستفادة من علاقات الشراكة القائمة، وذلك للنهوض بفعاليته الإنمائية ولتعزيز إسهامه أيضاً في الجهود العالمية للحد من الفقر الريفي. كما أن تحقيق المزيد من النمو سيمكن الصندوق من أن يغدو شريكاً أشد فعالية لجهات التمويل الإنمائي الضخمة الأخرى. وعبر مواصلة دوره في مناصرة السياسات فإنه سيستخدم خبرته على مستوى المشروعات والبلدان في تأييد الريفيين الفقراء على المستوى الدولي؛ وسيواصل مساندة منظمات المزارعين لتمكين الريفيين الفقراء من استقطاب الدعم لأنفسهم؛ ومن خلال العمل في إطار علاقات الشراكة مع الوكالات الرئيسية الأخرى للبحوث والتطوير والمؤسسات الخاصة فإن الصندوق سيضطلع بدور أساسي في قيادة الاستجابة العالمية للتحديات المتعلقة بالتنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي.

68- وسيتطلب النمو المقبل إدارة دقيقة ونهجاً استراتيجياً لتطوير نظم الصندوق وعملياته. وسيحافظ الصندوق على تركيزه على النتائج: وسيستخدم أدواته وإجراءاته الجديدة لتحسين جودة أنشطته على مستوى البلدان والمشروعات، وسيرصد أداءه وأثره، بغية النهوض بشكل متواصل بفعاليته الإنمائية على مستوى المشروعات والبلدان. وسيستخدم الصندوق موارده المالية والبشرية على نحو متزايد الكفاءة؛ وسيكفل استخدام هذه الموارد بطريقة تركز على الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وترتبط بها؛ وسيعمل على قياس نتائج الموارد المستخدمة. وسيستمر الصندوق في تنفيذ الإصلاحات التنظيمية حسب الاقتضاء؛ وسيعزز ويرسخ بقوة ما أُنجز منها على مدى العامين الماضيين، بغية الحيلولة دون حدوث أي "تقهقر". وفي السنوات الأخيرة أشركت إدارة الصندوق مراراً أعضاء المجلس التنفيذي في مداولات غير رسمية بشأن مسودات السياسات والاستراتيجيات وقدَّرت حق التقدير ما قدم من توجيه؛ وستجري المحافظة على علاقة العمل هذه خلال فترة التجديد الثامن.

باء – القضايا الأساسية المزمع مواجهتها

الفعالية الإنمائية

69- **تحقيق النتائج وقياسها.** يتمحور جدول أعمال الصندوق المتعلق بالإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية حول تعزيز النتائج الإنمائية للمشروعات والبرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. وستعمل الجهود المقبلة على تعميم الأدوات والعمليات الجديدة التي تم إدخالها، وتحسين جودة المشروعات عند نقطة الإدراج، والأداء أثناء التنفيذ، والأثر عند الإنجاز. كما سيعتمد النجاح على تحسين ربط الموارد المالية والبشرية للصندوق، وإدارتها، ورصدها. وستمثل مجموعة نظم القياس والإبلاغ (الفقرتان 54 و55)، ولاسيما إطار قياس النتائج، عنصراً أساسياً في ذلك. وستُستخدم هذه المجموعة في تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي، وكذلك كأساس لإجراء التعديلات حسب الحاجة على الأدوات والعمليات التي ترتكز عليها جهود الصندوق لتحقيق النتائج الإنمائية.

70- **فعالية المعونة.** سيعمل الصندوق بنشاط على تنفيذ جدول أعمال فعالية المعونة في كل أنشطته على المستوى القطري. ويتمتع الصندوق بسجل طيب في الوفاء بالتزامات علاقات الشراكة في إطار إعلان باريس (الملحق الرابع)، وسيستند إلى ذلك ويواصل رصد إنجازاته في هذه المجالات. وعلى المستويات الإقليمية والعالمية فإن الأولويات الفورية تتضمن ما يلي: (أ) المشاركة في الدراسة الرصدية الموسعة لعام 2008 بشأن التزامات علاقات شراكة باريس؛ (ب) المشاركة في المنتدى الرفيع المستوى في أكرا في سبتمبر/أيلول عام 2008؛ (ج) مواصلة المشاركة في المشروع المشترك للإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمشاركة في المشروع المشترك للإدارة المالية العامة وكذلك في مبادرة التنسيق القانوني التي أطلقها البنك الدولي؛ (د) توفير الدعم والمشاركة في شبكات ممارسي إدارة النتائج في أفريقيا وآسيا؛ (هـ) مساندة المبادرة الرامية إلى إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المزارعين، في المنتدى الرفيع المستوى في أكرا وفي المداولات المتعلقة بفعالية المعونة.

71- وسيواصل الصندوق أيضاً دعم الجهود الرامية إلى النهوض بالفعالية الشاملة للأمم المتحدة في تحقيق النتائج الإنمائية. وسيستمر في المشاركة في مبادرات "أمم متحدة واحدة" في البلدان الرائدة الثمانية وفي نطاق أبعد من ذلك؛ كما سيعزز أكثر فأكثر تعاونه مع المنظمات المتمركزة في روما لتعزيز فعاليته الإنمائية وللترويج كذلك للإصلاحات التنظيمية. وسيواصل الصندوق الاضطلاع بدور نشط في مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجانه الرئيسية (اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى) للنهوض بفعالية منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك المضي قدماً في تنسيق نهج السياسات، والبرامج، والعمليات القطرية، وممارسات الأعمال.

72- **ضمان الاستدامة.** تعتبر مواصلة تحسين استدامة فوائد المشروعات من بين الأولويات الرئيسية للصندوق. وسيتحقق ذلك من خلال تعزيز جودة تصميم المشروعات، والنهوض بدعم تنفيذها، وتحديد استراتيجية الخروج من المشروعات في وقت مبكر. ويجري العمل حالياً على تحديد سمات التصميم الأساسية لترويج الاستدامة (التقانية، والمالية والاقتصادية، والمؤسسية، والبيئية)، وسيهتدي الصندوق بهذه السمات في عمله في هذا المجال. وستتم العناية بأمر الاستدامة بشكل صريح في كل مرحلة من مراحل دورة المشروعات. وقد أدرجت الاستدامة في قائمة عوامل النجاح الرئيسية الستة التي تسترشد بها جهود تصميم المشروعات، ونظم تعزيز الجودة وضمانها؛ وبالنظر إلى أن الاستدامة هي محط اهتمام مؤشر من المؤشرات الستة لنظام قياس النتائج، فسيتم ضمان مواصلة الاهتمام بهذا الموضوع على امتداد دورة المشروعات.وستُرصد النتائج رصداً وثيقاً بغية تحقيق المعدل الطموح المستهدف للاستدامة في خطة العمل والبالغ 80 في المائة بحلول نهاية عام 2009.

73- **النهج القطري التفاضلي.** تمتلك البلدان الأعضاء في الصندوق قطاعات زراعية متباينة للغاية، وكذلك أنماطاً عميقة الاختلاف من الفقر الريفي. وفي بعض البلدان قد تمثل الموارد الموفرة عبر البرامج القطرية للصندوق نصيباً مهماً من التمويل للقطاع؛ في حين أن الحكومات في عدد متزايد من البلدان ذات الدخل المتوسط (في أمريكا اللاتينية، وآسيا، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا) تنظر إلى المشروعات المدعومة من الصندوق باعتبارها مختبرات لتجربة النهج الجديدة للحد من الفقر الريفي. وسيعمل الصندوق على تصميم أدواته، واستراتيجياته، ونهجه بحيث تستجيب على نحو أفضل إلى الاحتياجات والطلبات شديدة التباين لبلدانها الأعضاء. وفي كل الحالات فستُلتمس بقوة جوانب الابتكار، والتعلم، واقتسام المعارف بشأن السبل الناجحة وغير الناجحة، لتمكين الصندوق من تنوير التفهم والتأثير على السياسات على المستوى الوطني.

74- **تغير المناخ.** وضمن نطاق مهمته فإن الصندوق سيبذل جهوداً خاصة لمساعدة فقراء الريف على التكيف على نحو أفضل مع تغير المناخ، بل والإسهام في الجهود العالمية للتخفيف من وطأته. ويتمتع الصندوق بخبرة واسعة في العمل مع المجتمعات المحلية الريفية في المناطق الحدية لتعزيز أمنها الغذائي والحد من هشاشتها إزاء الصدمات الخارجية التي ترجع إلى المناخ أساسا. وسيستند الصندوق إلى المعارف المكتسبة في مساعدة هذه المجتمعات على التكيف مع تغير المناخ. وستشمل الأنشطة التقليدية ما يلي: (أ) تحسين التقنيات الزراعية مثل إدارة المياه، وإجراءات صون المياه والتربة، وتطوير واعتماد أصناف محصولية مقاومة للجفاف؛ (ب) ترويج النهج الجماعية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مثل الغابات، والمراعي، ومستجمعات المياه، والموارد المائية والسمكية؛ (ج) التصدي لآثار الكوارث والاستعداد للمخاطر، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر والتأمين إزاء الأحداث المناخية؛ (د) ترويج مصادر الدخل المتنوعة خارج نطاق الإنتاج الزراعي.

75- وعلى المستوى العالمي فإن هناك طائفة متنامية من الآليات التمويلية المتعلقة بالتكيف والتخفيف على حد سواء؛[15] ومن المفروض أن تتمكن مشروعات التخفيف على وجه الخصوص من توليد تدفقات دخلية للمجتمعات المحلية مقابل رعايتها للبيئة العالمية، وهو ما يمكن أن يساعد هذه المجتمعات عند ذاك على الحد من هشاشتها إزاء تغير المناخ. ويتمثل دور الصندوق في هذا المجال في الدعوة إلى أن تكون هذه الآليات ميسورة المنال بالنسبة لفقراء الريف؛ ومساعدة البلدان النامية على تصميم المشروعات التي تعود بفوائد حقيقية على الريفيين الفقراء وإتاحة التمويل لها في الوقت ذاته.[16]

76- وستتسم مسألة بناء وتعزيز علاقات الشراكة مع الوكالات ذات الخبرة والتجربة في قضايا تغير المناخ بأهمية بالغة. وسيظل دعم الصندوق لنظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية الموجه نحو البحوث المناصرة للفقراء قوة دافعة مهمة للتقانات الزراعية المكيفة مع ظروف المناطق الحدية. وسيتيسر للصندوق التعلم من الخبرة العالمية بفضل علاقات شراكته المتعمقة مع منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية التي ينصب جانب منها في كلتا الحالتين على تغير المناخ، وكذلك انخراطه في علاقات الشراكة الجماعية مثل برنامج عمل نيروبي المتعلق بآثار تغيّر المناخ، وقابلية التأثر به، والتكيّف معه (في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ)، وفريق الإدارة البيئية التابع للأمم المتحدة، والفريق العامل المعني بالبيئة التابع للمؤسسات المالية متعددة الأطراف، ومرفق البيئة العالمية. وفي المقام الأول فإن الصندوق سيُدخل الممارسات المثلى المخصصة ضمن النهج النظمية. كما سيدرج بشكل كامل قضايا تغير المناخ ضمن دورة المشروعات والبرامج القطرية، بحيث يستخدم الموارد المالية مباشرة لخدمة جدول أعمال تغير المناخ؛ ثم سيقوم برصد نتائجه. وتحقيقاً لذلك فإن الصندوق سيتعاقد مع موظفين مختصين، وسيعزز من خطوطه التوجيهية للتقدير البيئي، وسيضع مذكرات تقنية، وسيدرب موظفيه التشغيليين.

77- **التمايز بين الجنسين.** اعتمد الصندوق عام 2003 خطة العمل المتعلقة بالتمايز بين الجنسين التي سعت إلى إضفاء قسط أكبر من الاتساق على جهوده الرامية إلى إدراج مسائل التمايز بين الجنسين ضمن إجراءات أعماله وعملياته. وبتمويل متمم من ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والنرويج، فقد تم تنفيذ عملية الإدراج هذه عموما.

---

[15] تشمل هذه الآليات آلية كيوتو للتنمية النظيفة، وصندوق الكربون الحيوي للبنك الدولي، والعديد من صناديق الكربون الخاصة والعامة.

[16] رسمت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في بالي، التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول عام 2007، خريطة طريق لإطلاق عملية مفاوضات شاملة للتمكين من التنفيذ الكامل للاتفاقية بحلول عام 2009: وتتسم المقترحات المتعلقة بالتدابير المعززة بشأن التكيف والتخفيف بأهمية خاصة بالنسبة للصندوق.

وسيستند إطار تعميم الاهتمام بقضايا الجنسين وتمكين المرأة الذي سيصدر قريباً على خطة العمل وسيدرج نهج الصندوق ضمن سياق الإطار الاستراتيجي وسياسة الاستهداف. وستُبذل الجهود للنهوض بجودة التصميم وللترويج أيضاً لتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين والمساواة بينهما على امتداد عمليات تنفيذ المشروعات. كما ستسهم أنشطة بناء القدرات، وإدارة المعرفة، وتعزيز علاقات الشراكة في تنفيذ جدول الأعمال هذا. وقد تم تعميم مبادئ الإطار على امتداد عملية تصميم المشروعات والبرنامج الجديد للفرص الاستراتيجية القطرية، كما أدرجت في عوامل النجاح الرئيسية التي توجه نظم تعزيز الجودة وضمانها، وهي تنعكس في نظم قياس النتائج في الصندوق.

إدارة الموارد المالية والبشرية

78- **المنتجات المالية.** لم تشهد المنتجات المالية للصندوق تغيراً يُذكر منذ إنشائه عام 1978. وهذه المنتجات هي القروض (والمنح في بعض البلدان الخاضعة لإطار القدرة على تحمل الديون) المقدمة إلى الحكومات بحسب ثلاث مجموعات من الشروط والأوضاع، و(بدرجة أقل) المنح التي تتاح للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ولكي يكون الصندوق أكثر استجابة للطلب المتغير الوارد من بلدانه الأعضاء على التمويل اللازم للحد من الفقر الريفي، فإنه سيقوم باستعراض منتجاته المالية، بغرض توسيع نطاق ما هو قادر على تقديمه منها.

79- **الإصلاحات المقبلة المتعلقة بالموارد البشرية.** تعتمد النتائج الإنمائية والتنظيمية للصندوق على امتلاك التركيبة الصحيحة من الموظفين، من حيث الأعداد، والمهارات، والنوعية، والتوزيع على مناطق الأولوية الرئيسية، لتنفيذ برنامج للعمل يتسم بدرجة عالية من الجودة والأهمية. وشهد عام 2007 انطلاق تنفيذ جدول أعمال مواءمة وإدارة الموارد البشرية، وتم إرساء إطار التدابير المقبلة المتعلقة بهذه المجالات. إلا أن ممارسات الموارد البشرية في الصندوق لا تتماشى بشكل كامل بعد مع الممارسات المثلى، وفي عام 2008 فإن إصلاح الموارد البشرية سيظل أهم تحد منفرد في برنامج الصندوق الجاري للإصلاح والتغيير التنظيمي. وستمثل المبادرة الخاصة بمواءمة الموارد البشرية، التي هي قيد التطوير حاليا، العنصر الرئيسي فيه. وستضطلع مديرة شعبة الموارد البشرية المعينة حديثا بالمهمة الخاصة بإدارة جدول أعمال إصلاح الموارد البشرية. وبحلول عام 2009، ستكون إدارة الموارد البشرية قد عززت بشكل مقبول: على المستوى الاستراتيجي من خلال تفعيل لجنة الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، وتنفيذ أطر الموارد البشرية وإطار جديد للتعلم والتطور، ومن خلال تحديث شعبة الموارد البشرية التي ستكون قد قدمت خدمات جديدة في الخطة ككل مثل تقييم الـــ 360 درجة، وتحسين عمليات التعيين وتعزيز إدارة الأداء، ومن خلال إيلاء الأولوية لإدارة الموارد البشرية كواحدة من الوظائف الجوهرية لكل المدراء كما تعكسها توصيفات الوظائف الخاصة بهم، وتقدير أدائهم وتدريبهم.

جيم – الأولويات البرامجية بحسب الأقاليم

80- سيحافظ الصندوق في كل البلدان النامية على انتقائيته وتركيزه، وسيعمل حصراً في دعم الأهداف المحددة في إطاره الاستراتيجي. إلا أن الظروف التي يواجهها الريفيون الفقراء تتباين تبايناً شاسعاً من إقليم إلى إقليم ومن بلد إلى آخر. وفي كل مكان سيكيف الصندوق نهجه بحيث يستجيب إلى الاحتياجات والفرص المحلية. وستظل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج الركيزة اللازمة لضمان تحقيق ذلك. وتتسم الأقاليم

الكبيرة التي يعمل فيها الصندوق بتنوع عميق، إلا أن لكل منها العديد من السمات والتحديات المخصوصة. وعلى هذا فسيكون للصندوق عدد من الأولويات البرامجية المشتركة في كل إقليم منها. وتعرض الفقرات التالية هذه الأولويات المشتركة.

81- **أفريقيا الغربية والوسطى.** يعتبر هذا الإقليم أشد الأقاليم فقراً في العالم. وهناك بلدان اثنان فحسب في الإقليم قد يتمكنان من تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية؛ وما يزال عدد الريفيين الفقراء آخذ في التزايد. وفي حين أن الإقليم أضحى أكثر تمتعاً بالاستقرار والديمقراطية، فإن ستة من بلدانه تعاني الآن من النزاعات وثلاثة قد خرجت للتو منها. وما تزال تحديات حسن التسيير تؤثر على الأنشطة الإنمائية، وفي الغالب تتسم القدرة الإدارية والشفافية المالية بالضعف. وتظل مسألة المساواة بين الجنسين مبعثاً للقلق العميق. كما يواجه الإقليم تقلبات مناخية، وتعاني عشرة بلدان تغطي مناطق قاحلة أو شبه قاحلة من انعدام الأمن الغذائي والجفاف على نحو دوري ومزمن؛ ويزيد تغير المناخ من تفاقم هذه المشكلات. وقد بلغ انعدام الأمن الغذائي المزمن والفقر المدقع مستويات عالية بالفعل، كما أن ارتفاع أسعار الأغذية، ولاسيما في البلدان التي تعتمد على الاستيراد لإطعام أنفسها، يلحق الضرر الشديد بالفقراء.

82- إلا أن الإقليم يحقق معدلات نمو أعلى، بما في ذلك في القطاع الزراعي؛ ومع تزايد الاستقرار في الإقليم فإن آفاق المستقبل تبدو واعدة. ويشكل النمو السكاني السريع تحدياً عظيماً، غير أنه يجلب معه فرصاً للمزارعين وذلك مع توسع الأسواق الحضرية للمنتجات الزراعية. وتضطلع منظمات المزارعين بدور متصاعد في حوار السياسات وفي توفير الخدمات للمزارعين. وتقل أعمال نحو 50 في المائة من السكان عن 25 عاماً، وتشكل مساعدتهم على العثور على وظائف أو إنشاء أعمال أولوية من الأولويات. وتظل الزراعة ذات أهمية محورية بالنسبة لموارد رزق معظم الريفيين الفقراء وغالبية النظم الاقتصادية الوطنية في الإقليم. ولتحقيق تقدم ملموس على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فإن الحاجة تدعو إلى زيادات ضخمة في مقادير الموارد العامة والخاصة المستثمرة في التنمية الزراعية والريفية.

83- وسيركز برنامج القروض والمنح في الصندوق على المجالات المواضيعية العريضة المحددة في الإطار الاستراتيجي، مع إيلاء اهتمام خاص لإدارة قاعدة الموارد لخدمة الزراعة في سياق تغير المناخ، وزيادة قدرة الريفيين الفقراء على الصمود إزاء الهشاشة، والكوارث الطبيعية، وتفشي الأوبئة، وانعدام الأمن الغذائي، ولاسيما في منطقة الساحل. وستظل أنشطة التنمية المؤسسية وبناء القدرات، ولاسيما بالنسبة لمنظمات المزارعين والمشروعات الصغيرة، من بين الأولويات العمومية. وتشمل الشواغل الرئيسية الأخرى استهداف المعدمين والفقراء المنتجين؛ والمساواة بين الجنسين، والوصول إلى الموارد، والخدمات، والفوائد الناجمة عن الأنشطة. وستراعي الأنشطة المدعومة من الصندوق سياق حسن التسيير وستتكيف معه؛ وستسهم بصورة متزايدة في عمليات وضع السياسات على المستويات الوطنية، والإقليمية، وعلى مستوى القارة الأفريقية بأكملها. وسيكون مصرف التنمية الأفريقي من بين الشركاء الرئيسيين للصندوق في الإقليم. وسيشكل التركيز المتواصل على الابتكار واقتسام المعرفة وإدارتها، على امتداد كل المشروعات، والبرامج، والجهات الفاعلة للتنمية الريفية، الأساس اللازم لحوار سياسات مستنير، ولتوسيع نطاق التجارب الإيجابية.

84- **أفريقيا الشرقية والجنوبية.** هناك ثلاثة بلدان فحسب في طريقها إلى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية؛ ومن الواضح بجلاء أن الحد من الفقر الريفي في هذا الإقليم الذي يعتبر أشد الأقاليم اتساماً بالطابع

الريفي يعتمد على التنمية الزراعية والريفية. وتنمو معظم النظم الاقتصادية في الإقليم بمعدل متزايد، وثمة فرص جديدة منبثقة للاستثمار في قطاع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة لتمكين الريفيين الفقراء من الرجال والنساء من زيادة دخولهم وتحسين موارد رزقهم.

85- وخلال فترة التجديد الثامن للموارد، فإن الصندوق سيشدد بشكل خاص على زيادة القدرة الإنتاجية الزراعية. ويتمتع الصندوق بأساس متين من الاستثمارات في تنمية الأسواق الزراعية، وربط المزارعين على النطاق الضيق بالجهات الفاعلة الأخرى للقطاع الخاص على امتداد سلاسل العرض؛ ومع ارتفاع أسعار الأغذية فسيوجه المزيد من الاهتمام إلى الموازنة بين الفوائد التي يجنيها المزارعون على نطاق ضيق كمنتجين ومستهلكين على حد سواء. كما يتمتع الصندوق بخبرة واسعة في تطوير النظم المالية الريفية، وسيجري التشديد بصورة أكبر على دفع الأسواق المالية للعمل على خدمة الريفيين الفقراء بشكل أفضل. وتعتبر إدارة موارد الأراضي والمياه، بما في ذلك صون خصوبة التربة، عنصراً أساسياً بالنسبة للعديد من الاستثمارات، وستتصاعد أهميتها، ولاسيما بالنظر إلى تناقص الحصة الوسطية للفرد الزراعي من الأراضي المزروعة، وتزايد الصدمات البيئية الناجمة عن تغير المناخ. وكانت الوسيلة الرئيسية لاقتسام المعارف هي عبر الدعم المقدم إلى الشبكات المواضيعية؛ وسيجري تعزيز هذه الشبكات وربطها بالشبكات الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء، بما يتماشى مع الحملة المبذولة لتعزيز فعالية الصندوق كمنظمة لإدارة المعرفة.

86- وثمة العديد من الجهات المانحة العاملة في الإقليم، ولذا فإن إعلان باريس يتسم بأهمية بالغة في توجيه جهود الصندوق القطرية. ومن بين الأولويات ترويج الملكية الوطنية للسياسات، والبرامج، والمشروعات؛ وربط المشروعات التي يدعمها الصندوق بالنظم الحكومية وضمان اتساقها مع ما تقوم به الوكالات المانحة الأخرى. ويعد الحضور القطري للصندوق أساسياً في تحقيق هذه الأهداف. كما تعتبر استراتيجيات المساعدة المشتركة والنهج القطاعية الشاملة على حد سواء من بين السمات المهمة للسياق الإنمائي في الإقليم، ويشارك الصندوق بنشاط في كلا هذين المجالين. وستوفر البرامج والمؤسسات الخاصة فرصاً جديدة لعلاقات الشراكة الابتكارية: وتتزايد أهمية التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا كشريك أكثر فأكثر، مع سعي الصندوق للتواصل مع القطاع الخاص وإشراكه، بما يكفل الربط بقطاع المزارعين على نطاق ضيق وبما هو أبعد من ذلك.

87- **آسيا والمحيط الهادي.** سيتمكن إقليم آسيا والمحيط الهادي من تخطي الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. على أن هذه النجاح لا يتوزع بصورة عادلة على كل بلدان الإقليم. إذ يتركز النجاح تركزاً حاداً في البلدان ذات المستويات العالية المتواصلة من النمو الإجمالي، والمترافقة مع برامج قوية للحد من الفقر. كما أن الإقليم، وعلى الرغم من ذلك النجاح، سيظل يضم أكبر عدد من فقراء الريف بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم النجاح في الحد من الفقر، فإن هناك عدداً متزايداً من السكان المعرضين لمخاطر متزايدة الشدة والوتيرة وهي مخاطر اقتصادية وطبيعية تضاف إلى ارتفاع أسعار الأغذية، وتغير المناخ، ومشكلات الصحة العامة، والنزاعات. كما أن أداء النمو قد أسفر عن اتساع شقة الفوارق القائمة.

88- وبحلول عام 2015 فإن الفقر الريفي المتبقي في الإقليم سيظهر عموماً في المناطق النائية، والمرتفعة، والحدية، والمحرومة، والمتخلفة عن ركب النظم الاقتصادية الوطنية الأخرى، التي تنخفض فيها القدرة الإنتاجية الزراعية، ويقل تنوع موارد الرزق الريفية، وتضعف المؤسسات. وسيكون الكثير من الفقراء من السكان

الأصليين أو الأقليات الإثنية؛ وسيتشكل الفقراء في غالبيتهم من النساء، والعجائز، والشباب. وستنصب جهود الصندوق على هذه المجموعات. وسيعمل الصندوق على تعزيز قدرة هؤلاء الناس، كمواطنين لهم صوتهم وكمنتجين لهم خيارهم، كما سيقوي من منظماتهم. وسيساند الصندوق تدعيم القدرة الإنتاجية الزراعية والتنافسية؛ وتوسيع موارد الرزق الريفية؛ والتخفيف من المخاطر، وتعزيز القدرة على مجابهة الصدمات الخارجية.

89- ولكي تكون الاستراتيجية فعالة فإن الصندوق سيُعنى بالملكية القطرية وسيتعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين ومع القطاع الخاص. وسيركز الصندوق على الحلول الابتكارية النابعة من الإقليم، وسيساند بهمة أنشطة التكرار وتوسيع النطاق التي تبذلها الأطراف الأخرى وكذلك التعميم عبر حوار السياسات. وسيعمل الصندوق بصورة وثيقة ومتباينة مع البلدان ذات النماذج الناجحة للحد من الفقر وسييسر تبادل الدراية بين بلدان الإقليم، مع التركيز بشكل أكبر على احتياجات اقتسام المعارف. وسيكون من بين عوامل النجاح الرئيسية اعتماد وجهة نتائج قوية والسعي إلى تحقيق الاستدامة، ولاسيما في سياق دعم التنفيذ والإشراف المباشر. وسيشكل تعزيز الحضور القطري عنصراً تمكينياً قويا.

90- **أمريكا اللاتينية والكاريبي**. على الرغم من النمو الاقتصادي السريع الأخير، واندراج معظم بلدان الإقليم في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، والنظم الاقتصادية المتمدينة بسرعة، فما تزال هناك مظاهر صارخة للتفاوت. إذ يعيش أكثر من نصف سكان الريف دون خط الفقر، ويقطنون غالباً في بيئات هشة، وهو ما ينطبق بشكل خاص على السكان الأصليين الذين يشكلون الفئة الأشد حرماناً في الكثير من البلدان؛ ومع الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية، تنشأ مجموعة جديدة من السكان المعانين من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في المناطق الريفية من الإقليم. ولبلدان الإقليم متطلبات مخصوصة للغاية من الصندوق وهي: أدوات جديدة للتمويل واقتسام المعارف تستجيب لجداول أعمالها الإنمائية وتستفيد على نحو أوسع من ترتيباتها التعاونية الأقاليمية المتقدمة، بما في ذلك تعاون الجنوب – الجنوب. وسيسعى الصندوق إلى الاستجابة إلى احتياجات هذه البلدان. وستنصب استراتيجيته على المجالات الواعدة الأكثر فعالية في الحد من الفقر الريفي، وستولي اهتماماً خاصاً إلى الابتكار، ورصد النتائج، وتوسيع النطاق، واقتسام المعارف. وسيتسم العمل مع الشركاء المختارين على أساس استراتيجي بأهمية بالغة في تنفيذ جدول الأعمال هذا بفعالية.

91- وتشهد الأسواق الغذائية في الإقليم تغيرات سريعة، كما يتزايد الطلب على المنتجات الزراعية عالية القيمة بسرعة. وسيركز الصندوق اهتمامه بشكل متزايد على هذه الأسواق، وسيساعد صغار المزارعين على الوصول إليها. وبغية تلبية الاحتياجات الخاصة للريفيات الفقيرات، فإن الصندوق سيعمل على ترويج خلق فرص العمالة غير الزراعية. وتوفر تحويلات المغتربين مصدراً ضخماً محتملاً للاستثمارات في النظم الاقتصادية الريفية، ويمكن للصندوق، بفضل سجله في ميدان التمويل الريفي، أن يسخِّر هذه الاستثمارات لخدمة جهود الحد من الفقر الريفي. وتسهم الصدمات الصحية في دفع أكثر من نصف الأسر غير الفقيرة في السابق إلى هاوية الفقر المزمن، ويمكن لخطط التأمين الصغيرة المستندة إلى المجموعات أن تضطلع بدور هام في معالجة هذه المخاطر وما يشابهها مثل كوارث المحاصيل.

92- ويعتمد تغير المناخ على المستوى العالمي اعتماداً شديداً على ما يحدث في أمريكا اللاتينية. واستناداً إلى الخبرات الإقليمية المتعلقة بالموارد الطبيعية المجتمعية والإدارة الحرجية، وكذلك بالنهج المستندة إلى الأسواق

لصون الغابات والمناطق الزراعية، فإن الصندوق سيرسي صلات أشد صراحة بين حافظته وجدول أعمال تغير المناخ. وقد حققت اللامركزية تقدماً متواضعاً في الإقليم، مع تحول متزايد للموارد والسلطات إلى الإدارات المحلية. وبمقدور السلطات المحلية/البلدية الاضطلاع بأدوار مهمة في الحد من الفقر الريفي، وسيساند الصندوق عمليات دعم اللامركزية الريفية، مع ترويج انخراط السلطات المحلية والمجتمع المدني والقادة الممثلين للمستفيدين في الوقت ذاته في إدارة البرامج القطرية.

93- **الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.** يغطي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الصندوق مناطق شاسعة. فهو يتضمن بلداناً تستند إلى الزراعة وتتدرج في فئة أقل البلدان نمواً، مثل الصومال، والسودان، واليمن، وتعاني من فقر متفش؛ ونظماً اقتصادية في مرحلة تحول مثل مصر، والمغرب، وأذربيجان، التي تشهد مستويات أدنى من الفقر الشامل ولكن مع فجوة واسعة بين الفقر الحضري والريفي؛ وبلداناً متمدينة مثل أرمينيا وتركيا، حيث ما تزال هناك جيوب متناثرة من الفقر. وتتطلب كل مجموعة من هذه المجموعات أنواعاً مختلفة من السياسات، والاستراتيجيات، والاستثمارات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية.

94- ويرتبط الفقر في الإقليم عادة بعدم المساواة بين الجنسين، وارتفاع معدلات الخصوبة بما يؤدي إلى زيادة نسب الإعالة، وانخفاض معدلات التعليم (ولاسيما في صفوف النساء)، وزيادة معدلات البطالة بشكل هائل (وخاصة في صفوف الشباب). وبصورة عامة فقد كانت وتيرة التقدم في الحد من الفقر بطيئة في السنوات الأخيرة. ويرجع الفقر الريفي إلى تضافر عدد من العوامل. فالإقليم هو من بين أشد الأقاليم جفافاً في العالم، مع قلة في المساحات الصالحة للزراعة وشح شديد في المياه. ويعاني الإقليم من نقص خدمات القروض الصغيرة الريفية، وضعف مؤسسات التسويق الريفي، وعدم كفاية الاستثمارات العامة في البنى الأساسية المادية والاجتماعية. وهناك تمثيل محدود عادة لفقراء الريف من خلال المنظمات القاعدية؛ ومجتمع مدني وقطاع خاص ضعيفان في المناطق الريفية؛ وإدارة رديئة للمؤسسات العامة على المستويات الوطنية والمحلية؛ وافتقار إلى اللامركزية الفعالة؛ وسياسات مشوهة للأسعار والتجارة الزراعية؛ وإدارة رديئة للموارد المشتركة مثل المياه والمراعي.

95- وتركز الأولويات المواضيعية للصندوق على أربعة موضوعات هي: (أ) توسيع القروض الصغيرة المقدمة إلى فقراء الريف، وذلك من خلال التحول من الخطوط الائتمانية للمصارف التقليدية إلى استكشاف نماذج وأدوات بديلة لتوفير الخدمات المالية إلى فقراء الريف؛ (ب) معالجة أمر البطالة في صفوف شباب الريف، وذلك بإدراج أنشطة توليد فرص العمل ضمن برامج الحد من الفقر الريفي؛ (ج) ربط صغار منتجي السلع غير التقليدية بالأسواق المحلية والدولية، مع التركيز بشكل خاص على سلاسل العرض المناصرة للفقراء في القطاعات الفرعية المتخصصة التي يتمتع فيها الإقليم بمزايا نسبية؛ (د) إدارة موارد الأراضي والمياه بشكل أشد فعالية والحد من الهشاشة إزاء ارتفاع أسعار الأغذية وتغير المناخ، ولاسيما من خلال تحسين القدرة التكيفية للمجموعات المستهدفة للصندوق لتواجه الوتائر المتزايدة من موجات الجفاف، وانخفاض معدلات هطول الأمطار و/أو تقلبها، وزحف التصحر. ويعتبر تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين، والتمكين واللامركزية الريفيان، ودعم أنشطة البحوث الزراعية والإرشاد المتعلقة بالأراضي الجافة جميعاً من القضايا العمومية الهامة التي تتطلب نهجاً ابتكارية حيثما أمكن.

دال – متطلبات التمويل المتعلقة بالتجديد الثامن للموارد

96- من المفهوم على نطاق واسع أن تحقيق خفض ملموس في عدد سكان الريف الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ويعانون من الجوع بحلول عام 2015 يتطلب بشكل ملح زيادة ضخمة في الاستثمارات في قطاع التنمية الزراعية والريفية. وتكمن مزايا الصندوق النسبية في العمل مع المجتمعات المحلية الفقيرة لمساعدتها على تدعيم الإنتاج الزراعي وتعزيز دخولها. ولهذا فإنه يحتل موقعاً مثالياً للاضطلاع بدور هام في تسليم هذه الاستثمارات. وقد أرسى الصندوق سجلاً طيباً في الجمع بين تحسين تسليم النتائج وتوسيع برنامج عمله بنسبة 10 في المائة سنوياً منذ عام 2003، وهو على استعداد لتوسيع هذا البرنامج بسرعة أشد بغية الوصول إلى أعداد أكبر من الريفيين الفقراء والتعجيل بوتيرة التقدم المحرز على طريق تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

97- ويتمتع الصندوق بقدرة على تسليم برنامج بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي بين عامي 2010 و2012، وهي فترة التجديد الثامن، مع مواصلة تحسين النتائج والأثر. وعلى أساس خبرة الصندوق السابقة، فإن برنامج عمل بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي سيتمكن من حفز مقدار مماثل من التمويل المشترك، مما سيسفر عن استثمارات إجمالية في مساندة الحد من الفقر الريفي بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي تقريباً على مدى فترة التجديد البالغة ثلاث سنوات.

98- وبالاستخدام النشط، والمتسم بالحصافة في الوقت ذاته، لموارده الداخلية فإن الصندوق يمكن أن ينفذ برنامج عمل قيمته 3 مليارات دولار أمريكي بالاعتماد على تجديد إجمالي للموارد قدره 1.2 مليار دولار أمريكي. وسيمثل ذلك زيادة مهمة بالمقارنة مع الرقم المستهدف للتجديد السابق البالغ 720 مليون دولار أمريكي، ولكنه مع ذلك يمثل ما نسبته 0.4 في المائة فحسب من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. وترد تفاصيل تصور التجديد هذا في الملحق الخامس.

99- وبالطبع فإن التحديد الكمي لمدى مساهمة كل منظمة منفردة في تحقيق النتائج الإنمائية عسير للغاية؛ ولكن بالاستناد إلى الخبرة الماضية والافتراضات المعقولة، فإن هذا المستوى من التمويل سيمكِّن الصندوق من توفير التمويل للمشروعات لمساعدة أكثر من 50 مليون نسمة من الريفيين الفقراء من النساء والرجال وخلق فرص اقتصادية لهم. ومن أصل هؤلاء فإن ما بين 20 إلى 25 مليون نسمة سيكونون من سكان إقليم أفريقيا جنوب الصحراء. وبالإضافة إلى العديد من الناس الذين سيستفيدون مباشرة فإن هناك ملايين آخرين أكثر بكثير سينتفعون من نتائج جهود الصندوق في تعزيز القدرات المؤسسية والسياسات المناصرة للفقراء في بلدانه الأعضاء وعلى المستوى الدولي. وسيتيح ذلك للصندوق الإسهام بشكل واسع في مساعدة الريفيين الفقراء في مختلف أرجاء العالم على مجابهة ما يواجهون من تحديات تتجسد في اللعنة الثلاثية للفقر، وارتفاع أسعار الأغذية، وتغير المناخ.

فهرس الكلمات والمصطلحات الرئيسية

	الفقرات (في التقرير الرئيسي: المراجع الرئيسية بخط بارز)
خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية	**40-42**, 43, 57, 60, 72, Annexes 1, 3(a)
مصرف التنمية الأفريقي	30
التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا	32, 86
الإنتاجية الزراعية	7, 23, 85, 88
الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة	31
الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية/البحوث الزراعية	31, 76, 95
تغير المناخ	**9-11**, 15, 19, **74-76**, 85, 87, 92, 95
الميزة النسبية	**24-25**, 27,43, 64
نظام إدارة التخطيط والأداء على مستوى المؤسسة	**50**, 55, Annex 3(b)
هيئة البحوث الزراعية البرازيلية	32
منظمة الأغذية والزراعة/الوكالات التي تقع مقارها في روما	14, **29, 71,** 76
المنتجات المالية	62, **78**
الدول الهشة	**63**
التمايز بين الجنسين/النساء	6, 11, 24, 26, **77**, 81, 83, 88, 91, 94, 95
مرفق البيئة العالمية	76
مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	37, Annex 3(b)
إصلاح الموارد البشرية	**52**, 68, **79**
السكان الأصليون	6, 26, 88, 90
الابتكار	41, 48, **65**, 73, Annex 3(a)
المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية	14, **31**, 76
إدارة المعرفة	41, 48, 49, 58, 66, 73, 77, 83, 85, Annex 3(a)
الإدارة بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية	**38-39**, 40, 69, 70
البلدان متوسطة الدخل	62, **73**, 78, 90
منظمة البلدان المصدرة للنفط	34
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	31
إعلان باريس بشأن فعالية المعونة	**28, 56**, 70, Annex 4
الشراكات	**28-32**, 67, 76, 86, Annexes 3, 4
نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	37, Annex 3(b)
ضمان الجودة	45, 72, 77, Annex 3(a)
تحسين الجودة	45, 72, 77, Annex 3(a)
برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج	45, 58, 77, 80, Annexes 1, 3(a)
قياس النتائج	22, 38-39, **54-55**, 69, 72
تقرير الفقر الريفي	**66**

الإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010	24, 36, **43**, 45, 48, 50, 77, 83, Annexes 1, 3(a)
الاستدامة	57, **72**
الاستهداف	**26**, 48, 77, 95
مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية	32
إصلاح/فعالية الأمم المتحدة	28, 71
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ	19, 76

الأداء مقابل الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالتجديد السابع

المسألة[أ]	الاستنتاجات والتوصيات	الخطوات التالية	ما أنجز
خطة العمل	سينفذ الصندوق خطة عمل للنهوض بفعاليته الإنمائية على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته السادسة والثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2005.	*مخرجات خطة العمل للمجلس التنفيذي – الفترة 2006–2007*: 1- الإطار المعدل لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج 2- النموذج المعدَّل للموافقة على المشروعات، سبتمبر/أيلول 2006 3- الإطار الاستراتيجي المعدّل للفترة 2007–2010، ديسمبر/كانون الأول 2006 4- سياسة الإشراف، ديسمبر/كانون الأول 2006 5- عرض القروض والمنح بنموذجها المعدل، ديسمبر/كانون الأول 2006 6- تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة العمل، ديسمبر/كانون الأول 2006 7- الخطة متوسطة الأجل، أبريل/نيسان 2007 8- تقديم تقييم البرنامج التجريبي للحضور الميداني، سبتمبر/أيلول 2007 9- برنامج العمل والميزانية المستند إلى النتائج، ديسمبر/كانون الأول 2007 10- تقرير بشأن الفعالية الإنمائية للصندوق، ديسمبر/كانون	نظر فيها المجلس التنفيذي و/أو وافق عليها من خلال الوثائق التالية: EB 2006/88/R.4: برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج EB 2006/88/R.5: مقترح بشأن نموذج معدّل للموافقة على المشروعات EB 2006/89/R.2/Rev.1: الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010 EB 2006/89/R.4/Rev.1: سياسة الصندوق بشأن الإشراف ودعم التنفيذ EB 2006/88/R.5: مقترح بشأن نموذج معدّل للموافقة على المشروعات EB 2006/89/R.47: تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته الإنمائية ألغيت – EB-2006-88-Minutes: محاضر جلسات الدورة الثامنة والثمانين للمجلس التنفيذي CRP2 + EB 2007/91/R.6: تقييم البرنامج التجريبي للحضور الميداني على مستوى المؤسسة والحضور القطري للصندوق EB 2007/92/R.2/Rev.1: برنامج العمل، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، والميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق ومكتب التقييم فيه لعام 2008 EB 2007/92/R.9/Rev.1: تقرير عن الفعالية

المسألة[أ]	الاستنتاجات والتوصيات	الخطوات التالية	ما أنجز
		الأول 2007 11- تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة عمل الصندوق، ديسمبر/كانون الأول 2007	الإنمائية للصندوق EB 2007/92/R.10/Rev.1: التقرير النهائي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية
نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	أكدت هيئة المشاورات مجدداً أن نطاق تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيتوسع بحيث يغدو نظاماً موحداً للمقارنة والتخصيص على امتداد البرنامج الإقراضي بأكمله، مع مراعاة الحاجة إلى العناية بالأولويات من حيث التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية (ولاسيما بالنسبة إلى أفريقيا والجهات المقترضة المماثلة الأخرى ذات الشروط التيسيرية للغاية) والمحافظة على حصة تبلغ الثلثين على الأقل للأطراف المذكورة. وفي هذا الصدد، فإن الصندوق سيواصل توجيه النسبة المئوية الحالية من الموارد على الأقل لأفريقيا جنوب الصحراء، شريطة أن يسوغ ذلك أداء البلدان المنفردة، وذلك لمساندة جهود تلك البلدان في استخدام تلك الموارد بفعالية في مساعدة فقراء الريف على التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وقبل انعقاد دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2006، فإن الصندوق سيعقد ندوة دراسية غير رسمية للأعضاء للنظر في إدخال تعديلات على المعادلة. سيتخذ المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2006 قراراً بشأن سبل تطبيق التعديلات على النظام الموحد للمقارنة والتخصيص على امتداد البرنامج الإقراضي ككل. وتحقيقاً لذلك، فإن المجلس التنفيذي يمكن أن ينشئ مجموعة عمل لاستعراض القضايا المعنية للنظام القائم، بما في ذلك التعديلات المستندة إلى عناصر المعادلة ذاتها، بما في ذلك تقديرات الأداء، والوزن الترجيحي للسكان والدخل، مع الإبقاء على الوزن الكلي للأداء. وسيدخل ذلك حيز التنفيذ مع برنامج العمل لعام 2007، وهو العام الأول من التجديد السابع لموارد الصندوق، وهو البرنامج الذي سيُطرح على المجلس في دورة سبتمبر/أيلول 2006.	قبيل دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2006 – ندوة دراسية غير رسمية حول نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أبريل/نيسان 2006 – يستعرض المجلس التنفيذي القضايا المتعلقة بالنظام القائم لتخصيص الموارد على أساس الأداء ويتخذ قراراً بشأن مجموعة العمل	عُقدت في 31 مارس/آذار 2006 في المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2006، وتتضمن الوثيقة EB 2006/87/R.8 *التعديلات المقترحة على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق* وبصيغتها المقرة في الوثيقة EB-2006-87-Minutes. الخاصة بمحاضر جلسات الدورة السابعة والثمانين للمجلس التنفيذي. إنشاء مجموعة العمل – الوثيقة EB-2006-87-Minutes *محاضر جلسات الدورة السابعة والثمانين للمجلس التنفيذي* كما ورد في الوثيقة

المسألة[أ]	الاستنتاجات والتوصيات	الخطوات التالية	ما أنجز
		سبتمبر/أيلول 2006 – عرض الأولويات الاستراتيجية وبرنامج العمل والميزانية لعام 2007 على المجلس التنفيذي مع تطبيق نظام موحّد للمقارنة والتخصيص في البرنامج الإقراضي ككل	EB 2007/92/R.46: *تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء* وردت في الوثيقة EB 2006/88/R.3/Rev.1: *الأولويات الاستراتيجية وبرنامج عمل وميزانية الصندوق ومكتب التقييم فيه لعام 2007*
إطار القدرة على تحمل الديون	ستقدم إدارة الصندوق إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006 مقترحات حول تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون، بما في ذلك تقديم التقارير عن التقدم المحرز؛ ونصيب الصندوق من الأعباء المالية وأبعادها؛ وآثار مصروفات الصندوق لصالح البلدان النامية؛ وتنفيذ النهج الكمي المعدل من أجل التعويض عن رسوم الخدمة المتنازل عنها، ومشاركة الصندوق في التعاون بين المؤسسات المالية متعددة الأطراف من أجل تحسين واستعراض منهجيات إطار القدرة على تحمل الديون ومعايرة نهج الصندوق مع النُهج التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية الأخرى. توافق الدول الأعضاء في الصندوق، ولاسيما منها الجهات المساهمة الرئيسية في المساعدة الإنمائية الرسمية، على تعويض الصندوق بصورة كاملة عن مدفوعات أصول القروض الضائعة نتيجة تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون وذلك على أساس الدفع عند نشوء الحاجة حسب النمو الذي تبنته المؤسسة الدولية للتنمية في تجديدها 14. سوف يضمن الصندوق التعويض الكامل عن رسوم الخدمة الضائعة (في حالة المؤسسة الدولية للتنمية) من خلال احتجاز وإدارة جانب من الموارد المحكومة بنهج المقادير المعدلة. تُعدّل المواد المعنية من اتفاقية إنشاء الصندوق بما يتيح تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون.	سبتمبر/أيلول 2006 – مقترحات تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون المعروض على المجلس التنفيذي	نظر فيها المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006 وأرجأها (EB-2006-89-Minutes) إلى دورة أبريل/نيسان 2007 حيث وافق عليها بموجب الوثيقة EB 2007/90/R.2: *الترتيبات المقترحة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق كما وردت في الوثيقة EB-2007-90-Rev.1-Minutes*: *محاضر جلسات الدورة التسعين للمجلس التنفيذي*

المسألة[أ]	الاستنتاجات والتوصيات	الخطوات التالية	ما أنجز
	بدءًا من العام 2007، يجب على الصندوق أن يعتمد النمط الذي تتبناه المؤسسة الدولية للتنمية في تطبيق القدرة على تحمل الديون ليحكم تخصيص المساعدة إلى البلدان المؤهلة لتلقي المساعدات التيسيرية للغاية وذات المخاطر العالية والمتوسطة لإجهاد الديون.	2007– موافقة مجلس المحافظين على إطار القدرة على تحمل الديون وتنفيذه	وافق عليه مجلس المحافظين في دورته التاسعة والعشرين (2006) في إطار القسم السادس في *القرار 141/د–29 بشأن التجديد السابع لموارد الصندوق*
سياسة تمويل المنح في الصندوق	سيستعرض المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006، سياسة الصندوق للتمويل بالمنح على ضوء تبني إطار القدرة على تحمل الديون، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر المبادرة متعددة الأطراف للتخفيف من الديون على مستوى المساعدة التي سيمنحها الصندوق بشروط إطار القدرة على تحمل الديون.	سبتمبر/أيلول 2006 – استعراض المجلس التنفيذي لسياسة تمويل المنح في الصندوق على ضوء تبني إطار القدرة على تحمل الديون	أُجل النظر فيها إلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007 الذي أقرها بموجب الوثيقة EB 2007/90/R.3: *سياسة تمويل المنح في الصندوق وعلاقتها بإطار القدرة على تحمل الديون* حسب الوثيقة *EB-2007-90-Rev.1-Minutes*: *محاضر جلسات الدورة التسعين للمجلس التنفيذي*
سلطة الالتزام بالموارد مقدما	خلال فترة التجديد السابع للموارد سيحتفظ الصندوق بسلطة الالتزام بالموارد مقدما بحد استخدام أعلى يعادل التدفقات العائدة المقبلة من القروض على مدى خمس سنوات. وقد أبرز الاستعراض المنفذ في إطار إدارة الأصول والخصوم أن مستوى الأصول السائلة للصندوق يتسم بالارتفاع بالنسبة إلى برنامجه الإقراضي ومستوى الصرف السنوي للقروض، وذلك بالمقارنة مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى. وفي هذا السياق، فإن الصندوق سيرفع إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2006، وبغرض الدراسة والموافقة، سياسة بشأن السيولة ستوفر الوسائل اللازمة للرصد ولضمان إتاحة سيولة كافية للصندوق على الدوام.	ديسمبر/كانون الأول 2006، عرض سياسة السيولة على المجلس التنفيذي	عملية جارية أقرها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2006 – الوثيقة EB 2006/89/R.40: *سياسة السيولة*
برنامج الموظف المهني المزامل	وإقراراً من هيئة المشاورات بأن مفهوم برنامج الموظفين المهنيين المزاملين مهم لتشغيل الصندوق وبأن التوزيع العادل للفرص ووظائف الموظفين في الوقت ذاته يشكل مبدأ هاماً من مبادئ حسن سير العمل في الصندوق، فقد أعربت عن دعمها لمفهوم إرساء مثل هذا البرنامج لتوفير فرص واسعة وعادلة للمرشحين من كل الدول الأعضاء وفقاً لإجراءات التوظيف القائمة ومبادئ الصندوق. وفي الوقت ذاته، أقرت الهيئة بأن اقتراحاً على هدي هذه الخطوط سيترك آثاراً مالية كبيرة، وفي هذا السياق، فقد طلبت إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006 أن يستعرض نطاق برنامج معزز للموظفين المهنيين المزاملين	سبتمبر/أيلول 2006 – استعراض المجلس التنفيذي لمضامين البرنامج المعزز للموظفين المهنيين المزاملين	أقره المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006 – الوثيقة EB 2006/88/R.6 + C.R.P.1/Rev.2: *البرنامج المعزز للموظفين المهنيين المزاملين*

المسألة[أ]	الاستنتاجات والتوصيات	الخطوات التالية	ما أنجز
	وآثاره المالية، وأن يستطلع السبل اللازمة لإتاحة تنفيذه خلال فترة التجديد السابع، من خلال المساهمات الطوعية.		
سياسة نشر الوثائق	سيستعرض المجلس التنفيذي سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق عام 2006، مع مراعاة مداولات هيئة المشاورات حول السياسة الراهنة وبخاصة التوصية المتعلقة بنشر وثائق السياسات والاستراتيجيات والقروض عند عرضها على المجلس التنفيذي، ومقارنتها مع السياسات والإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع المعتمدة في مجموعة مختارة من المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة.	2006 – استعراض المجلس التنفيذي لسياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق	أقرها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2006 – الوثيقة EB 2006/89/R.5/Rev.1: *سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق*
هيكل التشغيل في الصندوق ودور المجلس التنفيذي	تلقت هيئة المشاورات مقترحات من القائمتين باء وجيم بشأن حقوق تصويت الدول الأعضاء وعضوية المجلس التنفيذي، وعلى هذا فقد أنشأت في دورتها الرابعة مجموعة عمل لاستعراض هاتين القضيتين وكذلك دور المجلس التنفيذي وفعاليته. وبناء على تقرير مجموعة العمل المعروض على الهيئة في دورتها الخامسة، قامت مجموعة العمل بعرض تقرير يوصي بأنه وبسبب كبر وأهمية الموضوعين فسيكون من المفيد إجراء المزيد من المناقشات المستفيضة، فقد اتفقت الهيئة على أن من الواجب مواصلة المناقشات خارج إطار الهيئة وضمن المجلس التنفيذي. ولذلك فقد أوصت الهيئة بأن ينشئ المجلس لجنة مخصوصة لاستعراض القضايا التي أدخلت إلى مجموعة العمل بنفس تركيبة القوائم المعتمدة في لجان المجلس الأخرى (أربعة أعضاء من القائمة ألف، واثنان من القائمة باء، وثلاثة من القائمة جيم). كما أوصت بأن تجتمع اللجنة على نحو يتيح لها الانتهاء من مناقشاتها والخروج بتوصيات بحلول نهاية عام 2006.	يجب أن ينشئ المجلس التنفيذي لجنة مخصصة لاستعراض القضايا المتعلقة بحقوق تصويت الدول الأعضاء وعضوية المجلس التنفيذي، وكذلك دور المجلس التنفيذي وفعاليته، بحيث تنتهي من مناقشاتها وتخرج بتوصياتها بحلول نهاية عام 2006	نظر المجلس التنفيذي في تقرير اللجنة المخصصة في دورته في ديسمبر/كانون الأول 2006، الوثيقة EB 2006/89/R.46: *تقرير اللجنة المخصصة لاستعراض حقوق تصويت الدول الأعضاء ودور المجلس التنفيذي وفعاليته وعضويته* وبناءً على طلب الأعضاء، أعاد المجلس التنفيذي النظر في تقرير اللجنة المخصصة، الوثيقة *EB-2007-90-Rev.1-Minutes*: *محاضر جلسات الدورة التسعين للمجلس التنفيذي*. يرجى ملاحظة أنّ "منسق القائمة "جيم"، بالنيابة عن قائمته، واثنين من بلدان القائمة "باء"، قد أعلم المجلس بأنهم لم يتمكنوا من النظر في المناقشات الخاصة بقضايا تسيير الصندوق في المنتدى غير الرسمي للمنسقين والأصدقاء، وأعربوا عن خيبة أملهم، بسبب عدم الوفاء، برأيهم، بالالتزام المتخذ في إطار التجديد السابع بشأن قضايا التسيير هذه".

أ- الملحق الثاني، الصفحات 52–54، مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007–2009)، الوثيقة GC 29/L.4.

ب- الملحق الرابع، الصفحة 73، نفس المصدر. الوثيقة GC 29/L.4.

إطار قياس النتائج للإبلاغ عن التقدم المحرز استنادا إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق[1]

مؤشر النتيجة الاستراتيجية	المستهدف 2010			مصدر البيانات
	عند الإدراج	أثناء التنفيذ	عند الإنجاز	
1- نسبة البرامج القطرية التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في المساهمة (المتوقعة) في: • زيادة الدخل • تحسين الأمن الغذائي • التمكين بين فقراء الريف من النساء والرجال	90 في المائة	80 في المائة	70 في المائة	• **عند الإدراج:** نظام ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ:** صحف معلومات البرنامج القطري، ومسوح العملاء/الشركاء • **عند الإنجاز** : التقييمات القطرية التي يجريها مكتب التقييم (تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية اعتبارا من عام 2011)
2- نسبة البرامج القطرية التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في الالتزام بجدول أعمال فعالية المعونة: • الملكية القطرية • المواءمة • التنسيق	90 في المائة	80 في المائة	70 في المائة	• **عند الإدراج:** نظام ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ:** صحف معلومات البرنامج القطري، ومسح العملاء/الشركاء • **عند الإنجاز:** التقييمات القطرية التي يجريها مكتب التقييم (تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية اعتبارا من عام 2011)
3- نسبة المشروعات التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في الفعالية (المتوقعة) في واحد أو أكثر من مجالات العمل المواضيعية	90 في المائة	85 في المائة	80 في المائة	• **عند الإدراج:** نظام ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ:** تقارير أوضاع المشروعات (واستعراضات منتصف المدة اعتبارا من عام 2009) • **عند الإنجاز:** تقارير إنجاز المشروعات، تقييمات المشروعات التي يجريها مكتب التقييم/ التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق
4- نسبة المشروعات التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في الأثر (المتوقع) على قياسات الفقر بين المجموعة المستهدفة، مثل: • الأصول المادية والمالية • الأمن الغذائي • التمكين • المساواة بين الجنسين	90 في المائة	80 في المائة	70 في المائة	• **عند الإدراج:** نظام ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ:** تقارير أوضاع المشروعات (واستعراضات منتصف المدة اعتبارا من عام 2009) • **عند الإنجاز:** تقارير إنجاز المشروعات، تقييمات المشروعات التي يجريها مكتب التقييم/التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

[1] المصدر: إطار قياس النتائج للإبلاغ عن التقدم المحرز استنادا إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010 (EB 2007/91/R.2).

5- نسبة المشروعات التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في الابتكار والتعلم و/أو توسيع النطاق	90 في المائة	80 في المائة	65 في المائة	• **عند الإدراج:** نظام ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ:** تقارير أوضاع المشروعات (واستعراضات منتصف المدة اعتبارا من عام 2009) • **عند الإنجاز:** تقارير إنجاز المشروعات، تقييمات المشروعات التي يجريها مكتب التقييم/ التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق
6- نسبة المشروعات التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر في استدامة الفوائد المتحققة	90 في المائة	80 في المائة	80 في المائة	• **عند الإدراج:** نظام ضمان الجودة • **أثناء التنفيذ:** تقارير أوضاع المشروعات (واستعراض منتصف المدة اعتبارا من عام 2009) • **عند الإنجاز:** تقارير إنجاز المشروعات، تقييمات المشروعات التي يجريها مكتب التقييم/ التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

العمليات والأدوات الجديدة لتحسين فعالية الصندوق الإنمائية والتنظيمية ولقياس النتائج والأداء

(أ) الفعالية الإنمائية

إطار محسن للبرمجة القطرية المستندة إلى النتائج	يستخدم **برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد المستند إلى النتائج**، والذي أقر في سبتمبر/أيلول 2006، لتحديد برنامج الصندوق في نطاق بلد ما. ويمثل البرنامج ارتباطا متسقا لا تقتصر مكوناته على المشروعات المخطط لها والجارية وحدها فحسب، بل ويشمل أيضا مجالات لحوار السياسات والشراكات المحتملة وأنشطة إدارة المعرفة. وينتظر أن يشترك الصندوق والبلد العضو معا في ملكية البرنامج، كما أنه يرمي إلى تحقيق عدد محدود من الأهداف المستمدة من الإطار الاستراتيجي، وفي ذات الوقت العمل على دعم إطار السياسات الوطنية للحد من الفقر الريفي. ويشمل إطارا لقياس النتائج على المستوى القطري مترافقا مع مؤشرات قابلة للرصد؛ كما أنه يستلزم رفع تقارير منتظمة عن ما تحقق من تقدم. وقد أصدرت في ديسمبر/كانون الأول 2006، الخطوط التوجيهية التي تعين الموظفين على وضعه على أسس تشغيلية. وبحلول نهاية عام 2007، أمكن الانتهاء من إعداد 17 من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج.
مشروعات من نوعية أفضل عند دخول الحافظة	أصدرت في أوائل عام 2008 **خطوط توجيهية جديدة بشأن تصميم المشروعات** – ركزت على عملية تجهيز المشروعات والمحتوى المنتظر للوثائق ذات الصلة. وهيأت هذه الخطوط التوجيهية للصندوق الاستجابة بفعالية لالتزاماته بموجب إعلان باريس بشأن فعالية المعونة؛ كما تكفل أن تكون المشروعات التي يدعمها الصندوق متطابقة مع أولوياته الاستراتيجية وأهدافه الإنمائية؛ كما أنها تمثل، قبل كل شيء، طريقة مجدية اقتصاديا لتعزيز نوعية المشروعات عند دخولها الحافظة. وهي تروج، في محتواها، للتركيز على مواصفات نوعية واضحة وصريحة (عوامل النجاح الرئيسية)، التي توفر إرشادا مسبقا بشأن تصميم المشروعات.
	ويستند النظام الجديد **لتعزيز النوعية** إلى استعراض داخلي معزز. وتتبدى السمة الرئيسية في لجنة الاستعراض الفني الجديدة والتي تستفيد من خبرات خارجية، وتوفر منبرا لمناقشات تركز على القضايا الحيوية للتصميم والسياق القطري – حسبما حددت من خلال عوامل النجاح الرئيسية الستة. وبناء عليه فإن لجنة الاستعراض الفني تقدم مشورة واقتراحات عملية للتحسين خلال مراحل التصميم التالية. وعقب الاختبار الرائد على 21 من تصميمات مشروعات جديدة خلال 2007، أصبح النظام عاملا بصورة تامة منذ مستهل عام 2008.

	يؤسس نظام **تأكيد النوعية** الجديد على أفضل الممارسات التي تتبعها مؤسسات إنمائية أخرى. ويقوم النظام باستعراض جميع المشروعات قبل عرضها على المجلس التنفيذي، لتأكيد النوعية وأن التصميم جاهز. ويصنف المشروعات استنادا إلى عوامل النجاح الرئيسية الستة؛ كما أنه، إذا دعت الضرورة، يعيد تلك المشروعات التي لا تلبي مواصفات النوعية. ويوجد نظام تأكيد النوعية في مكتب نائب رئيس الصندوق، حيث يعمل على مبعدة من دائرة إدارة البرنامج التي تتولى مسؤولية تصميم المشروعات. وقد جرى اختبار النظام في أكتوبر/تشرين الأول 2007، كما تمت تجربته الرائدة في فبراير/شباط 2008 على مشروعات المقرر عرضها على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2008.
التنفيذ المحسن للمشروعات من خلال الإشراف المباشر ودعم التنفيذ	درج التقليد، في الماضي، على تلزيم جميع المشروعات المدعومة من الصندوق "لمؤسسات متعاونة". بيد أن هذا النهج أثبت أنه باهظ التكلفة بصورة متزايدة، وأنه حد من قدرة الصندوق على دعم الأداء الأفضل لتنفيذ المشروعات والأثر الإنمائي، وأن يعزز من قدراته على التعلم المنتظم من الميدان. وفي فبراير/شباط 2006 وافق مجلس المحافظين على تعديل على الاتفاقية المنشأة للصندوق وعلى سياسات الإقراض ومعاييره، وذلك كخطوة أولى نحو إسناد هذه المسؤولية إلى الصندوق. وفي ديسمبر/كانون الأول 2006، تمت الموافقة على **سياسات جديدة بشأن الإشراف ودعم التنفيذ**، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2007 أصدرت خطوط توجيهية تشغيلية لجميع الموظفين المعنيين. وفي سبتمبر/أيلول 2007، بدأ برنامج تدريب كبير، حيث بلغ عدد الموظفين الذين شملهم التدريب نحو 130 موظفا بحلول يناير/كانون الثاني 2008. وسيسهم الموظفون الجدد أيضا في ضمان التنفيذ الفعال للسياسات. وفي نهاية عام 2007، وافق المجلس التنفيذي على تولي إدارة الصندوق الإشراف المباشر على 130 مشروعا، أو 52 في المائة من كامل حافظة المشروعات.
تعزيز الارتباط على المستوى القطري	أكد تقييم البرنامج الرائد للحضور الميداني للصندوق في عام 2007 أن "... الفعالية العامة للصندوق قياسا على الأبعاد الأربعة من دعم للتنفيذ، وحوار السياسات، وإرساء الشراكات، وإدارة المعرفة، كانت أعظم في البلدان التي يوجد بها حضور ميداني ..." ومع ذلك أشار التقييم إلى أوجه قصور في تصميم المبادرة وتنفيذها. وبناء على ذلك، عمد الصندوق إلى المضي قدما بصورة بطيئة ومتأنية فيما يتعلق **بالحضور الميداني**. وتعد خطة نشاطه لعام 2008 متواضعة فيما يتصل بالحضور الميداني وتركز، بنحو خاص، على إدارة وتطبيق هذه المبادرة بشكل أكثر فعالية. وينطوي ذلك على استمرار مسؤولي الحضور القطري الحاليين المعينين محليا والبالغ عددهم 15 موظفا، ودمج تمويلهم في عملية الميزانية العادية للصندوق، وإعارة اثنين من مدراء البرنامج القطري إلى كل من جمهورية تنزانيا الاتحادية وفييت نام، وهما من بين الـ15 بلدا. كما سيعمل على وضع خطة استراتيجية لتوجيه التوسع في

	المستقبل في مبادرة الحضور القطري، ولربما اقترحت الإدارة، اعتمادا على ما يتحقق من نتائج في 2008، توسعا محدودا في عام 2009. ومن المرجح أن ينطوي ذلك على إعارة اثنين آخرين من مدراء البرنامج القطري واستيعاب مسؤولي برنامج قطري معينين محليين، في ستة بلدان. وستجري الإدارة في عام 2010 تقييما ذاتيا للمبادرة، حيث ستعرض سياسات الحضور القطري على المجلس التنفيذي في عام 2011.
التوجيه السياساتي والاستراتيجي	الاستهداف هو واحد من مبادئ ارتباط الصندوق التي حددها الإطار الاستراتيجي. وتنص جليا **سياسات الصندوق للاستهداف**، التي أقرت في سبتمبر/أيلول 2006، على أنه ينبغي للصندوق أن "... يسعى بصورة استباقية إلى الوصول إلى من يعانون الفقر المدقع الذين يتمتعون بإمكانات الاستفادة من تحسين الوصول إلى الأصول والفرص للإنتاج الزراعي والأنشطة الريفية المدرة للدخل". وتشمل هذه المجموعة المتنوعة أولئك ممن تعتمد سبل معيشتهم على الإنتاج المحصولي، الثروة الحيوانية، الصيد، حصاد المنتجات الحرجية، التصنيع الزراعي والتجارة على النطاق الصغير. وثمة تركيز خاص على النساء في كل مكان؛ كما أن السكان الأصليين والأقليات الإثنية يشكلون أجزاء هامة، في بعض الأقاليم، من المجموعة التي يستهدفها الصندوق. وترمي الخطوط التوجيهية بشأن تحليل الفقر وسبل المعيشة، وبشأن تأصيل التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى مساعدة الموظفين على التنفيذ الفعال للسياسات.
	يشكل الابتكار والتعليم والتوسع مبدأ للارتباط في الإطار الاستراتيجي. وترمي **استراتيجية الابتكار في الصندوق**، التي أقرت في سبتمبر/أيلول 2007، إلى ضمان تأصيل الابتكار بصورة منتظمة وفعالة في الهياكل والعمليات الموجودة، ومن ثم في البرامج القطرية والمشروعات التي يدعمها الصندوق. وستدعم الابتكار سلسلة من الأنشطة من خلال دورة المشروعات والبرامج، وفي مبادرات أخرى للصندوق. وتعمل مجموعة صغيرة لخدمات الابتكار كوسيط لمساعدة أفرقة البرامج القطرية على الوصول إلى خدمات الابتكار. وفي حين أن استراتيجية الابتكار تمول، في المقام الأول، من خلال مصادر التمويل الحالية، إلا أن هذه المصادر ستكتمل بمبادرة تأصيل الابتكار التي تمول من خلال مساهمة تكميلية من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى المشاورة بشأن تجديد التمويل السادس لموارد الصندوق. ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا **باستراتيجية إدارة المعرفة**، التي أقرت في أبريل/نيسان 2007، وترمي إلى تعزيز قدرات الصندوق على التعلم من خبراته الذاتية ومن خبرات شركائه، وتقاسم هذه المعرفة واستخدامها في عمل المشروعات ومناصرة السياسات. ويجري العمل قدما في تنفيذ الاستراتيجية تحت الإشراف العام لنائب رئيس الصندوق وتوجيهه، تسانده مجموعة أساسية. ويتواصل التركيز على إدارة الابتكار والمعرفة في كافة أجزاء دورة المشروعات من خلال إدراجها كواحد من عوامل النجاح الرئيسية لتصميم المشروعات واستعراضها، وأيضا باعتبارها واحد من مؤشرات الأداء الستة في نطاق إطار الصندوق لقياس النتائج.

	عملية السياسات. اعترافا بأن الصندوق لديه بضعة سياسات تشغيلية أو قطاعية، وأن تطوير السياسات لم يواكب تطور جدول أعماله الاستراتيجي، طبقت في عام 2007 عملية جديدة لوضع وتطبيق سياسات الصندوق ورصد الالتزام بها. وتركز، بوجه خاص، على السياسات في المجالات القطاعية للاستثمار والقضايا المواضيعية التي تهم الصندوق. ويجري حاليا استخدام هذه العملية لوضع سياسات بشأن الوصول إلى الأراضي وضمان حيازة الأراضي. ومن الاعتبارات الكبرى الأخرى، رصد الالتزام بسياسات الصندوق وتقييم أثرها، وهي وظائف جرى تأصيلها في كافة أجزاء دورة المشروعات.
(ب) الفعالية التنظيمية	
نظام التخطيط المؤسسي وإدارة الأداء	وضع نظام التخطيط المؤسسي وإدارة الأداء وجرى استخدامه للمرة الأولى في عام 2007. وتشكل بؤرة المركز منه مجموعة من نتائج الإدارة المؤسسية، التي تهدف إلى تركيز موارد الصندوق البشرية والمالية على الأهداف المحددة في الإطار الاستراتيجي. وتستخدم كل واحدة من نتائج الإدارة المؤسسية عددا من مؤشرات الأداء الرئيسية لتتبع مسار التقدم. ويوفر نظام التخطيط المؤسسي وإدارة الأداء، بفضل نتائج الإدارة المؤسسية ومؤشرات الأداء الرئيسية، الأساس الذي يقوم عليه تخصيص الموارد في كافة أجزاء المنظمة (تخطيط العمل والميزنة)، بما يضمن تطابقها مع الأولويات التنظيمية، ويتتبع ويقيم النتائج بصورة منتظمة. ويوفر، في ذات الوقت، إطارا لربط الأولويات على المستوى المؤسسي، مع الأولويات والنتائج على مستوى الإدارات والشعب والمستوى الفردي.
التخطيط والميزنة المستندان إلى النتائج	عرض أول **برنامج عمل وميزانية مستند إلى النتائج**، على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2007. وحدد في برنامج العمل هذا، الاستخدام المقترح للميزانية الإدارية (بما في ذلك مرفق تمويل تطوير البرنامج) على أساس ثمانية من نتائج الإدارة المؤسسية (بزيادة على السبعة التي طبقت في 2007). ويوفر برنامج العمل والميزانية الأساس للخطط الاستراتيجية للإدارات، التي تحول نتائج الإدارة المؤسسية إلى نتائج ملموسة وأهداف أداء للإدارات الثلاث، وتعد أرضية لوضع خطط إدارة الشعب والتي تشكل، بدورها، الأساس لإعداد خطط الأداء الفردي. وعلى هذا النحو، فإن عمل الموظفين الأفراد وتخصيص الموارد على جميع المستويات، تقوده الأهداف التنظيمية.
الكفاءة المالية	ظل الصندوق، منذ عام 2006، يقوم بقياس **كفاءته المالية** والعمل على تجويدها. وقد واصل إتباع سياسات متسقة فيما يتعلق بتحسين كفاءته بتقليص ميزانيته الإدارية، ودعم تجهيز المشروعات لحكومات الدول الأعضاء فيه (اعتماد تمويل تجهيز البرامج) كنسبة من برنامج عمله. ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة من 17.1 في المائة عام 2006، إلى 16.3 في المائة عام 2008. وكان هناك هدف

	منفصل، في نطاق الميزانية الإدارية، ينصب في زيادة نسبة المصروفات على التكاليف الإدارية، حيث زادت من 57 في المائة عام 2007 إلى نسبة متوقعة تبلغ 61 في المائة عام 2008.
تخصيص موارد البرنامج	طبق الصندوق في عام 2005، مستفيدا من خبرات مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف الأخرى، **نظام التخصيص المرتكز إلى الأداء.** ويحدد هذا النظام مخصصات لاحقة لموارد القروض (ومنح إطار تحمل عبء الديون منذ عام 2007) لجميع البلدان التي حصلت على قروض، وفقا لصيغة وضعت خصيصا لتلبية متطلبات محددة لمنظمة لها تركيز فريد على الحد من الفقر الريفي. وتراعي صيغته، من جهة، الاحتياجات القطرية محددة على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومجموع سكان الريف، وتراعي من جهة ثانية الأداء القطري بقياسه من خلال السياسات القطرية والتقييم المؤسسي للاتحاد الدولي للتنمية، وتقييم الصندوق لسياسات القطاع الريفي والإطار المؤسسي، والأداء القطري فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات التي يدعمها الصندوق. وقد خضعت الصيغة لتعديلات طفيفة منذ عام 2005، من بينها ومنذ عام 2008، استخدام سكان الريف عوضا عن مجموع السكان.
مشاركة الصندوق في مبادرات الديون المتعددة الأطراف	**مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.** التزم الصندوق، حتى الآن، بإعفاء الديون المطلوبة على قروضه لجميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعددها 30 بلداً بلغت نقطة القرار، مما هبط بمستويات الديون إلى حد يمكن تحمله. وبلغ مجموع التزاماته 214 مليون من حقوق السحب الخاصة بأرقام بصافي القيمة الحالية، وقدم إعفاء للديون بما قيمته 163 مليون دولار أمريكي إلى 22 بلدا بلغت مرحلة الانتهاء. ويأتي الصندوق الآن في المرتبة السابعة من بين 23 من الدائنين المتعددي الأطراف، فيما يتعلق بإعفاء الديون بموجب المبادرة. وفي عام 2007، أتيح للصندوق الوصول إلى حساب أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي لتوفير ثلثي إعفاء الديون من الصندوق، في حين كان مصدر ما تبقى من المصادر الداخلية وبعض المساهمات الخارجية التي تدفع مباشرة إلى الصندوق. **إطار القدرة على تحمل الديون.** أدخل الصندوق في عام 2007 إطار القدرة على تحمل الديون، الذي قصد منه تخصيص موارد المنح للبلدان المؤهلة للحصول على مساعدة بشروط ميسرة للغاية وتتحمل مستويات ديون باهظة. وتماشيا مع تحليل تحمل عبء الديون الذي أجراه كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قدم الصندوق في عام 2007 تمويلا بشروط المنح إلى ست بلدان، وعلى أساس القروض/المنح مناصفة 50:50، إلى خمس بلدان أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد أكسب استخدام المنح في البلدان التي تعاني إجهاد الديون، مرونة جديدة إضافية للصندوق فيما يتصل بتصميم المشروعات في هذه البلدان.

إدارة الموارد البشرية ومواءمتها	تعد **إدارة الموارد البشرية** الركيزة الأساسية، حيث لا يقتصر أثرها على إدارة تكاليف الموظفين والاستشاريين فقط، بل ويشمل أيضا ضمان النوعية والتطابق مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق. وفي عام 2006 جدد الصندوق فريق إدارته العليا. وفي أوائل عام 2007، عندما عمد الفريق إلى استعراض ما تحقق من تقدم في إطار خطة العمل، أقر بأن قضايا الموارد البشرية تراجعت عن ما تحقق من تقدم في مجالات أخرى. ووضع، خلال عام 2007، إطارا للموارد البشرية لتعزيز إدارة الموارد البشرية ومطابقتها مع الأولويات المؤسسية؛ وأنشئت تحت قيادة رئيس الصندوق لجنة الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية؛ وعينت مديرة جديدة للموارد البشرية. وشملت المبادرات تعزيز نظام تقييم الأداء لجميع المدراء والموظفين والاضطلاع بدراسة استقصائية لموقف الموظفين من إدارة الموارد البشرية، وإجراء تقييم الـ 360 درجة لجميع المدراء. كما حدد الصندوق قيمته الجوهرية (التركيز على النتائج، النزاهة، المهنية والاحترام) وأنماط السلوك المقابلة، التي ينتظر الآن أن تلتزم بها الإدارة والموظفون بصورة متسقة والتي تتم مساءلتهم على ضوئها. ويتواصل العمل على ضمان أن تتسق عملياته وإجراءاته مع قيمه، وتدريب الموظفين على فحواها وتطبيقها ووضع نظام للامتثال والحوافز. وبدأ تنفيذ إطار الموارد البشرية، ولكن ثمة الكثير مما ينبغي عمله، حيث ستكون إدارة الموارد البشرية وتوافقها واحدة من المجالات الرئيسية لمزيد من الإصلاح خلال عام 2008. ومن شأن مضاعفة ميزانية التدريب ثلاث مرات (من مستوى منخفض للغاية) أن يسهم في هذا البرنامج.
(ج) قياس الأداء والنتائج	
إعداد التقرير عن فعالية الصندوق الإنمائية	حرصا على قياس ما أحرزه الصندوق من تقدم نحو تحقيق النتائج وإعداد التقارير عنها، استحدث الصندوق أدوات معقدة لإعداد التقارير المترابطة. فالتقرير السنوي عن فعالية الصندوق الإنمائية، الذي أعد للمرة الأولى في عام 2007، قد بلغ الآن ذروته. ويوفر هذا التقرير تلخيصا عالي المستوى عن النتائج في ثلاثة مجالات: أهمية ولاية الصندوق وعملياته؛ الفعالية الإنمائية للعمليات التي يدعمها الصندوق؛ وفعالية الصندوق وكفاءته في إنجاز هذه النتائج. وتبعا لذلك، فإن نطاق هذا التقرير أوسع من تقارير مماثلة في منظمات أخرى، ويستفيد من طائفة عريضة من مصادر البيانات. ويستخدم ثلاثة من هذه المصادر بوجه خاص هي: تقرير أداء الحافظة، مترافقا مع إطار قياس النتائج ونظام إدارة النتائج والأثر المرتبطان به؛ ونظام التخطيط المؤسسي وإدارة الأداء مصحوبا بنتائج الإدارة المؤسسية؛ والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، الذي يعده مكتب التقييم المستقبل.

تقرير أداء الحافظة	يزود تقرير أداء الحافظة، الذي أدخل عام 2003، المجلس التنفيذي بالمعلومات عن أداء قروض ومنح الصندوق وأثرها – تلك التي دخلت الحافظة، والحافظة الجارية والحافظة المنتهية – خلال العام السابق؛ كما يقترح الأعمال اللازمة لإحداث مزيد من التحسين على أداء الحافظة. وينبني التقرير صعودا بدءا من مستوى المشروعات، ويستفيد من سلسلة من مصادر البيانات الموجودة بالفعل، بما فيها من جملة مصادر أخرى، إطار قياس النتائج ونظام إدارة النتائج والأثر.
	إطار قياس النتائج. إطار قياس النتائج، الذي أقر بصورة منفصلة في سبتمبر/أيلول 2007، يتيح للإدارة إعداد التقارير عن ما أحرز من تقدم في تحقيق الغايات والأهداف، وفي تطبيق مبادئ الارتباط المحددة في الإطار الاستراتيجي. ويستخدم الإطار، مستفيدا في ذلك من أفضل الممارسات المتبعة في مؤسسات مقارنة، ستة مؤشرات لتقييم نوعية برامج ومشروعات الصندوق القطرية عند دخول الحافظة، وأثناء التنفيذ وعند الانتهاء. ويستخدم جدول قياس من ست نقاط لتقييم النتائج المتحققة في إطار كل مؤشر من المؤشرات. وسيستخدم الإطار، الذي سيصبح كامل التطبيق في عام 2008، مصادر البيانات الموجودة حيثما أمكن، بيد أن هناك أداة جديدة لإعداد التقارير هي مسح الشريك/العميل والذي سيرسل سنويا إلى مجموعة فرعية من الشركاء الرئيسيين للصندوق في جميع البلدان التي توجد بها برامج قطرية جارية تابعة للصندوق. وإضافة إلى توليد البيانات لأغراض إطار قياس النتائج، فإن مسح الشريك/العميل سيسهم أيضا في التزام الصندوق بالمساءلة المتبادلة، باعتباره التزام شراكة بموجب إعلان باريس.
	نظام إدارة النتائج والأثر. هو الإطار الذي تبناه الصندوق للقياس الكمي للنتائج المتحققة من خلال المشروعات نفسها، على أساس: الأنشطة والمخرجات؛ التغيرات في سلوك المستفيدين، تحسن أداء المنظمات والبنى الأساسية؛ والأثر على تغذية الأطفال ومستويات معيشة الأسر. وفي حين أن هناك صعوبات مفاهيمية وعملية تكتنف قياس أثر المشروعات وإسناده؛ فإن نظام إدارة النتائج والأثر يوفر مؤشرا مفيدا عن حجم نتائج المشروعات التي يدعمها الصندوق.
نظام التخطيط المؤسسي وإدارة الأداء	يوفر نظام التخطيط المؤسسي وإدارة الأداء برنامجا لتقييم أداء المنظمة. وتعد التقارير ربع السنوية عن خطط إدارة الشعب التي تغذي نظام التخطيط المؤسسي وإدارة الأداء، باستخدام "حديث الأداء" على مستوى الشعب والإدارات والإدارة العليا لاستعراض الأداء مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بنتائج الإدارة المؤسسية. وتعزز هذه العملية التعلم وحل المشكلات، مجتمعة مع آلية لتحديد المخاطر وإدارتها. وتحقق "أحاديث الأداء"، التي أدخلت عام 2007، بناء الثقافة المؤسسية لتخطيط الأعمال، وإدارة الأداء والمساءلة. ويقاس التقدم، على مستوى المنظمة، بصورة سنوية مقابل نتائج الإدارة المؤسسية: وتغذى المعلومات المتولدة في التقرير بشأن فعالية الصندوق الإنمائية.

التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق	ينفرد الصندوق، من بين وكالات الأمم المتحدة، بوجود مكتب تقييم مستقل يرفع التقارير مباشرة إلى المجلس التنفيذي، كما أن المصدر الثالث للبيانات لأغراض التقرير بشأن فعالية الصندوق الإنمائية، هو التقرير السنوي عن النتائج والأثر الذي يعده مكتب التقييم المستقل. ويوفر تلخيصا للنتائج والآثار الرئيسية المستقاة من 10 – 15 من المشروعات التي يدعمها الصندوق ويشملها تقييم مكتب التقييم المستقل خلال العام. ولئن كانت مقارنة تصنيفاته سنة بسنة لا يعول عليها كثيرا، نظرا لصغر حجم العينة وطبيعتها غير العشوائية، إلا أنها توفر مصدرا مفيدا للبيانات تتم مقابلها تثليث المصادر الأخرى.

أداء الصندوق استنادا إلى التزامات الشراكة المتعلقة بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة[1]

قامت الفرقة العاملة المعنية بفعالية المعونة المنبثقة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترة 2005–2006 بإجراء مسح أساسي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التزامات الشراكة المحددة في إعلان باريس (بما في ذلك استعراض مؤشرات الرصد الاثنى عشر) في 34 بلداً. وتتاح للصندوق بيانات عن 23 من تلك البلدان[2]. ويتضمن الجدول 4 معلومات عن المؤشرات المنطبقة على الجهات المانحة والتي تقارِن حالة الصندوق بحالة البنك الدولي، ومجموعة الأمم المتحدة، ومجموع الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف. وبالنظر إلى ضآلة الأعداد المستخدمة في حالة الصندوق فينبغي توخي الحذر في تفسير تلك البيانات. على أن النتائج تشير إلى أن الصندوق يحقق مستوى طيباً من الأداء في معظم التزامات الشراكة المحددة في الإعلان. ويشبه أداء الصندوق، بل ويفوق في بعض الحالات، أداء البنك الدولي والأمم المتحدة ككل.

النتائج التي حققها الصندوق وفقا لمسح عام 2006 المتعلق برصد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الذي أجرته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[أ]

مؤشر باريس	*الصندوق*	*البنك الدولي*	*الأمم المتحدة*	*جميع المانحين*
3 – مواءمة تدفقات المعونة مع الأولويات الوطنية				
النسبة المئوية من تدفقات المعونة المصروفة للقطاع الحكومي	85	94	36	88
4 – تدعيم القدرات عن طريق تنسيق المساندة				
النسبة المئوية للدعم التقني المقدَّم من خلال البرامج القطرية المنسَّقة	56	57	44	48
5 أ – استخدام الأنظمة المالية القطرية العامة				
النسبة المئوية للمعونة المقدَّمة إلى الحكومات من خلال 3 أنظمة مالية وطنية عامة	53	42	18	40
5 ب – استخدام أنظمة التوريد القطرية				
النسبة المئوية للمعونة المقدَّمة إلى الحكومات باستخدام أنظمة التوريد الحكومية	70	40	8	39
6 – تجنُّب هياكل التنفيذ الموازية				
عدد وحدات تنفيذ المشروعات الموازية	32	223	315	1 832
7 – المعونة أكثر استقراراً				
النسبة المئوية للمعونة التي تُدفع وفقاً للجداول الزمنية المحددة	68	68	32	70
9 – استخدام ترتيبات أو إجراءات مشتركة				
النسبة المئوية للمعونة المقدَّمة في إطار نُهج مستندة إلى برامج (الدعم المباشر للميزانية، والنُهج القطاعية، إلخ)	24	57	28	43
10 أ – البعثات المشتركة				
النسبة المئوية لبعثات الجهات المانحة التي يتم تنسيقها	62	21	30	لا ينطبق
10 ب – العمل التحليلي القطري المشترك				
النسبة المئوية للعمل التحليلي القطري الذي يتم تنسيقه	–	49	63	لا ينطبق

[أ] يستند إلى البيانات المتوفرة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومن الصندوق.

[1] المصدر: تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2007.

[2] يلاحَظ عدم توفر معلومات عن جميع المؤشرات بسبب عدم الردّ أو عدم الانطباق.

تصور بشأن التجديد الثامن لموارد الصندوق

افتراضات التصور

- برنامج عمل مقداره 715 مليون دولار أمريكي في عام 2009 بزيادة نسبتها 18 في المائة سنوياً خلال فترة التجديد الثامن للموارد؛
- إطار القدرة على تحمّل الديون كما أقره المجلس التنفيذي في دورته التسعين في أبريل/نيسان 2007؛
- سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة مقداره 1.5759 في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 على فرض بقائه ثابتاً في المستقبل؛
- سلطة الالتزام بالموارد مقدماً وتشمل حالياً التدفقات العائدة المقبلة من القروض على مدى خمس سنوات، والتي ستمدّد لتشمل التدفقات العائدة المقبلة من القروض على مدى سبع سنوات بدءاً من عام 2010؛
- تجديد ثامن للموارد مقداره 1.2 مليار دولار أمريكي.

نتائج التصور

يبين الجدول 1 أدناه المستوى السنوي والزيادة السنوية لبرنامج العمل على مدى فترة التجديد الثامن (2010–2012)، والذي سيرتفع مجموعه ليصل إلى نحو 3.0 مليارات دولار أمريكي. وعلى فرض زيادة برنامج العمل بنسبة 18 في المائة سنوياً بالمقارنة مع نسبة الزيادة السنوية الحالية وقدرها 10 في المائة، فهو سيصل إلى نحو 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2012، وهو ما يعادل زيادة إجمالية نسبتها 54 في المائة في برنامج العمل، مقارنةً بالتجديد السابع.

الجدول 1

	التجديد السابع					التجديد الثامن		
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
برنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)	500	550	590[أ]	650	715	844	996	1 175
النسبة المئوية للزيادة السنوية في برنامج العمل	%10	%10	%10	%10	%10	%18	%18	%18

أ يمثل مبلغ الـ 590 مليون دولار أمريكي برنامج العمل مخصوماً منه اعتماد تمويل تجهيز البرامج. وقد استند في احتساب الزيادة السنوية بنسبة 10 في المائة إلى برنامج عمل إجمالي يشمل اعتماد تمويل تجهيز البرامج (أي 605 ملايين دولار أمريكي). وبعد عام 2007، تظهر جميع برامج العمل مخصوماً منها اعتماد تمويل تجهيز البرامج.

يقدم الجدول 2 أدناه عرضا عاما لمستوى السيولة والموارد المطلوبة. وتعتمد التوقعات طويلة الأجل على عدد من الافتراضات، مثل سياسة الاستثمار، والملامح البارزة للمصروفات وتجديد الموارد.

الجدول 2

(بملايين الدولارات الأمريكية)

				التجديد السابع			التجديد الثامن		
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حافظة الاستثمارات	2 348	2 359	2 501	2 394	2 314	2 315	2 248	2 146
الموارد المطلوبة	296	453	585	817	1 134	1 162	1 596	2 290

وكما يبين الجدول 2 أدناه، من المفترض أن يصل مستوى السيولة إلى 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2012. وبنهاية فترة التجديد الثامن، ستصل الموارد المطلوبة إلى نحو 2.3 مليار دولار أمريكي. وسيتطلب ذلك تمديد الحد الأقصى لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً إلى سبع سنوات من التدفقات العائدة المقبلة من القروض.